



مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (١٩٧٢-١٩٧٥)
"دراسة وثائقية"

م.د. لمياء صفاء حسن
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد
بغداد/ كرخ الثانية



Conference on Security and Cooperation in Europe (1972-1975)
"A Documentary Study"

Instr. Dr. Lamia Safa Hassan
Ministry of Education
General Directorate of Education in Baghdad /
Second Karkh



ملخص البحث

شهدت السياسة الدولية في نهاية الستينيات من القرن العشرين اتجاهأ واضحاً نحو التقارب والمهادنة في العلاقات الدولية، وبكل المقاييس فإن التغيير الذي طرأ على تلك العلاقات، أخذ يؤثر في المناخ العام للحرب الباردة على طول خطوطها واتساع جبهات المواجهة فيها، ويعد إنسلاخاً من الإطار التقليدي الذي تجمدت فيه تلك العلاقات لمدة من الوقت، بفعل الفواصل الأيديولوجية والسياسة وصراعات القوى الدولية وتباين الإستراتيجيات والمصالح التي كانت تقسم الكتلتين (الغربية والشرقية)، إذ أدت إلى تلاشي إمكانات الحوار المفتوح بينهما في وقت من الأوقات تقريباً.

جاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي (١٩٧٢-١٩٧٥) ليظهر قدراً كبيراً من المرونة في التعامل والاتصال بين الكتلتين، برغم وجود الحاجز الأيديولوجية، ويعزى ذلك إلى التغييرات الواسعة التي شملت أوضاع تلك الكتل نفسها تحت تأثير الثورة التكنولوجية العسكرية من جانب، ونمو الروح القومية من جانب آخر، فضلاً عن تنامي مكانة دول العالم الثالث في العلاقات الدولية، وبروز أهمية الأدوات الاقتصادية الكفوءة في علاقات الدول، بدلاً من وسائل الصراع التقليدية التي انحصرت في الجانب الأكبر منها في أدوات العنف المسلح

الكلمات المفتاحية: الامن والتعاون الاوربي، هلسنكي، جنيف.

Abstract

At the end of the sixties of the twentieth century, international politics witnessed a clear trend towards rapprochement and appeasement in international relations, and by all accounts the change that occurred in those relations began affecting the general climate of the Cold War along its lines and the widening of the fronts of confrontation in it, and it is considered a break with the traditional framework that was frozen in it, those relations for a period of time, due to ideological breaks, politics, international power struggles, and contradictory strategies and interests that were dividing the two blocs (Western and Eastern), as they led to the diminution of the possibilities of open dialogue between them at one time or so.

The Conference on Security and Cooperation in Europe (1972-1975) came to show a great deal of flexibility in handling the communication between the two blocs, despite the ideological barrier, due to the broad changes that included the conditions of those same blocs under the influence of the military technological revolution on the one hand, and the growth of the national spirit on the other hand.

In addition to the growing status of the third world countries in international relations, and the emergence of the importance of efficient economic tools in the relations of states, instead of the traditional means of conflict that were largely confined to the tools of armed violence

Keywords: European Security and Cooperation, Helsinki, Geneva .

المقدمة:

جاء هذا البحث لإمطة اللثام عن أثر مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في الساحة الدولية، إذ قُسم إلى ثلاث محاور رئيسة، ناقش الأول المواقف الدولي من المباحثات التمهيدية من مؤتمر الأمن الأوروبي التي بدأت عام ١٩٧٢، وتطرق المحور الثاني انعقاد المرحلة الأولى والثانية من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي، في حين تناول المحور الثالث المرحلة الثالثة والختامية من المؤتمر عام ١٩٧٥، وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة، عن طريق وصف حالة القارة الأوروبية بعد ذلك المؤتمر وفق منهج البحث التاريخي التحليلي، إذ مثلت الوثائق الأميركية المنشورة الركيزة الأساس في كتابة هذا البحث.

أولاً: الموقف الدولي من المباحثات التمهيدية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي:

عُقدت المباحثات التمهيدية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في العاصمة الفنلندية (هلسنكي) في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٢، وشارك فيه ممثلون دبلوماسيون من ثلاث وثلاثون دولة أوروبية، فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية وكندا. وتم التركيز في تلك المباحثات على كيفية الإعداد لمؤتمر الأمن الذي سينعقد في صيف ١٩٧٣، والوصول إلى اتفاق بشأن المشكلات التي سيتضمنها جدول الأعمال^(١).

وقبل التطرق إلى تفاصيل تلك المباحثات فمن الأهمية بمكان الوقوف على اتجاهات ومواقف الدول من مفهوم الأمن الأوروبي، والأهداف التي يتعين على المؤتمر أن يحققها وما إلى ذلك من القضايا الرئيسية التي يجب أن تُحسم بطريقة مبدئية، حتى لا يتسبب الاستمرار بسوء الفهم بخصوصها بعرقلة أعمال المؤتمر، وإثارة إشكالات جديدة لا معنى لها، الأمر الذي ينتهي بإفشاله، وهو ما سيكون نكسة كبيرة لكل الجهود التي بُدلت سابقاً لنقل فكرة المؤتمر من الحيز النظري، إلى حيز الواقع، إذ أُحيطت مباحثات هلسنكي التمهيدية بنوع من السرية، لاسيّما في تلك المرحلة التي

لابد أن تتسم بحساسيات معينة، قد يؤدي تحريكها أو تضخيمها دعائياً أو حتى نقلها أو تصويرها بطريقة محرّفة؛ إلى التأثير في مناخ المؤتمر وإثارة انقسامات لا ضرورة لها في وقت تتجمع فيه الجهود لحماية أمن القارة الأوروبية، وتدعيم علاقات التعاون فيها على أسس أكثر استقراراً منها في أي وقت مضى^(٢).

في غضون ذلك، يمكن بإيجاز تحديد ثلاثة اتجاهات محورية في تلك المباحثات والمتمثلة بحلفي وارشو والناطو والدول الأوروبية المحايدة.

اعتقدت دول (حلف وارشو-The Warsaw Pact)^(٣) أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي يجب أن يبدأ بإيجاد نظام من الالتزامات في أوروبا، بما يضمن الأمن والسلام لكل الدول الأوروبية. ومثل ذلك النظام لابد أن يشتمل على تحديد المبادئ الأساس التي سترتكز عليها حماية الأمن الأوروبي والعلاقات الأوروبية، بما في ذلك مبدأ عدم المساس بالحدود القائمة، وتحريم استخدام القوة المسلحة، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي، وإقامة علاقات من حسن الجوار والتعاون بين الدول الأوروبية، بما يحقق لها مبدأ المنفعة المتبادلة، فضلاً عن نزع السلاح وتأييد مبادئ الأمم المتحدة. كما أوضحت دول حلف وارشو إنه من الأفضل إنشاء جهاز دائم ينسق جهود كل الدول الأوروبية، وصولاً إلى الأهداف السابقة. أما فيما يتعلق بمشكلة التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات والأسلحة في أوروبا، فإن الحلف لا يرى مانعاً بأن يكون ذلك بنداً أساسياً من بنود عمل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، بشرط أن لا يتم بحثها على أساس وضع كل كتلة وإنما بطريقة تضمن أمن ومصالح كل دولة أوروبية تتعهد بتخفيض قواتها وأسلحتها، بغض النظر عن انتماءاتها أو ارتباطاتها^(٤).

أما اتجاه دول (منظمة حلف شمال الأطلسي- الناطو North Atlantic Treaty Organization - NATO)^(٥)، فقد كانت لا تمانع في أن يبحث المؤتمر الأوروبي الوسائل الكفيلة بتدعيم الأمن وعلاقات التعاون بين الدول الأوروبية، ولكنها تركز بشدة، بضرورة التوصل عن طريق التفاوض المشترك إلى ترتيبات محدّدة في موضوع التخفيض المتبادل والمتوازن في قوات حلفي وارشو والناطو في أوروبا^(٦).

في حين كانت اتجاهات الدول الأوروبية المحايدة، كما كان واضح من البيانات التي أدلى بها ممثلوها أثناء المؤتمر التمهيدي: إنها وافقت على حضور المباحثات التمهيدية للأمن الأوروبي كدول مستقلة تقف على قدم المساواة مع الدول الكبرى، وترغب في إقامة إطار أوروبي يضمن السلام والأمن لكل دول أوروبا وشعوبها، وإنها تطالب بإقرار ضمانات يضعها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ضد سيطرة الدول الكبرى من الشرق والغرب، في حالة التوصل إلى أيّ نظام للأمن في أوروبا^(٧).

في الشأن ذاته، طالب عدد من السياسيين، أنه من أجل التوقيع على مؤتمر عامّاً ناجحاً للأمن الأوروبي يجب أن يتضمن الشروط الآتية:

١- ضرورة الحصول على موافقة الولايات المتحدة الاميركية عن أية اتفاقات يتوصل إليها للأمن الأوروبي؛ بل وإشراكها على نحو فعال لضمانها، لأن ذلك سيكون بمثابة دعم قوي لها دون أدنى شك، بهدف تحميلها مسؤوليات واضحة حيال حفظ الأمن الأوروبي كله، بالشكل الذي يخدم متطلبات السلم العالمي، الأمر الذي لا يتوفر في ظل ابتعادها أو عدم رضاها عن تلك الترتيبات الأوروبية^(٨).

٢- إن الحاجة تبدو ملحة إلى تدعيم أي اتفاق إقليمي للأمن الأوروبي بجهاز فعال لتسوية المنازعات الدولية سلمياً، كما يجب أن يكون هناك إجراءات للتشاور الجماعي بين الدول الأطراف في ذلك النظام، لكي يمكنها تنسيق سياساتها ومواقفها في مواجهة التهديد الذي يتعرض له السلام في القارة^(٩).

٣- يجب أن يشتمل نظام الأمن الأوروبي إلى جانب ذلك على شئئين أساسيين آخرين:

أ. ضمان الحدود السياسية لكل الدول الأطراف في هذا الترتيب الإقليمي من ترتيبات الأمن الجماعي، وحظر انتهاكها والاعتداء عليها تحت أي ظرف ولأي سبب.

ب. التوصل إلى اتفاق حول تخفيض الأسلحة والقوات، وتحويل مهمتها لمجرد الدفاع عن أمن القارة ضد الأخطار والتهديدات الموجهة إليه، قبل أن تتطور إلى أزمات وحروب عالمية^(١٠).

رأى بعض السياسيين المتقائلين أن اتفاق الأمن الأوروبي قد يتضمن اتخاذ قرار بحل التكتلات والأحلاف العسكرية في القارة، كإجراء حيوي نحو تدعيم التعايش السلمي على أفضل الوجوه الممكنة. بالرغم مما تطرقنا إليه حول وجود اتفاق عام بين الدول الأوروبية في شرق القارة وغربها حول ضرورة عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي لما يمكن أن يحققه من مزايا تستفيد منها أوروبا كلها، وأنه نسبة حدوث مشكلات تغير مساره ضئيلة؛ إلا أنه مع ذلك هناك بعض المشكلات التي يحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على الكيفية التي سيعمل بها المؤتمر منها: مشكلة الربط بين مصالح الدول التسع الأعضاء في (السوق الأوروبية المشتركة European ECM - Common Market)^(١١)، وبين الأوضاع التي يحاول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي أن يحققها في القارة. وللوقوف على تلك المشكلة فقد أثيرت بعض الدعاوى التي تطالب بتمثيل السوق الأوروبية ككيان واحد في مؤتمر الأمن الأوروبي. وعلى الرغم من وضوح وسيطرة الاتجاه الذي يرفض تمثيل أية منظمات أو جماعات دولية في المؤتمر، وإنما قصر عضويته على الدول فقط؛ فإنه لا يمكن تجاهل ما لذلك المؤتمر من تأثير واضح على مصالح الدول الأعضاء في السوق الأوروبية، لاسيما أن تلك الدول كانت بصدد إكمال عمليات الاندماج الاقتصادي، وهو الاندماج الذي سيمتد إلى الأمور المتعلقة بالوحدة السياسية بينها^(١٢).

من جانب آخر، فإن دول السوق الأوروبية تريد من دول أوروبا الشرقية أن تقتنع بأنه ليس ثمة تعارض بين مشاريع الاندماج التي تتفذاها بالفعل، وبين إقامة تعاون أوروبي شامل، وذلك إنطلاقاً من إن ذلك الاندماج يمثل هدفاً لتلك الدول. بينما رأى البعض إذا كانت الغاية التي ترمي إليها دول غرب أوروبا من وراء تلك الدعوة إلى توسيع إطار التعاون الأوروبي، هي تعطيل عملية الاندماج في أوروبا الشرقية أو

إيقافها، فإن ذلك سيجعلها من فرص الوصول إلى اتفاقات عملية مقبولة في مؤتمر الأمن الأوروبي؛ احتمالاً بعيداً. (١٣).

وبهذا الصدد، فإن دول شرق أوروبا كانت لا تخفي انزعاجها من أن تتطور عملية الاندماج بين دول السوق الأوروبية إلى أن تصل في النهاية إلى وضع الدولة الكبرى، إذا ما أُتيح لتلك الدول أن تمتلك أسباب القوة السياسية والعسكرية التي تضمن لها مثل ذلك الوضع، كذلك فإن تطوراً كهذا، لن يُنظر إليه بارتياح من زاوية الأمن الذي تحرص دول شرق أوروبا على أن تدعمه، لا أن تواجه بتحديات جديدة في المستقبل، إذ رغبت تلك الدول في أن تجد مجالاً أوسع لتصريف سلعها الزراعية والصناعية في أسواق الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، مقابل الحصول على مستوى من المعرفة التكنولوجية المتطورة، وغيرها من المساعدات الفنية التي ستساهم في تطويرها الصناعي (١٤).

كما إن الزعيم السوفيتي (ليونيد إيليتش بريجنيف Leonid Iliyich Brezhnev) (١٥)، أعترف في خطابه أمام مجلس النقابات التجاري السوفيتي، بمكانة السوق الأوروبية المشتركة، مؤكداً إن الطريق نحو إقامة علاقات أفضل بين دول أوروبا الشرقية وتلك المجموعة من الدول، رهن الاعتراف الأخيرة بحقائق الوضع الاشتراكي القائم في أوروبا الشرقية، فضلاً عن العمل بمبدأ المساواة في العلاقات الاقتصادية، والوقوف ضد أي سياسة من سياسات التمييز الاقتصادي (١٦).

على الرغم من ذلك ثمة الكثير من المشكلات التي يمكن أن تنشأ في جو عمل المؤتمر، والذي لا بدّ أن تكون قائمة في أذهان الدول الأوروبية التي ستذهب إليه، وذلك ما أوضحه أحد خبراء الشؤون الأوروبية قائلاً: "إن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لن ينتهي إلى حل المشكلات الكبرى المعلقة بين الشرق والغرب، ولكنه سيساعد على إزالة الرواسب العالقة بجو العلاقة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما إنه قد يُوفّق في وضع أساس لعلاقات التعايش السلمي بين الدول والتكتلات المختلفة في أوروبا" (١٧).

افتتح رئيس جمهورية فنلندا (أورهو كاليفا كيكونين Urho Kaleva Kekkonen) ١ آذار ١٩٥٦-٢٧ كانون الثاني ١٩٨٢) المباحثات التمهيدية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٢، لإجراء مشاورات متعددة الأطراف حول الإعداد لاجتماع عام بشأن الأمن بين دول القارة الأوروبية، إذ صرح عشية المباحثات إلى "ضرورة تحويل الآمال المعقودة على عقد الاجتماع الأوروبي الشامل إلى منجزات واقعية لتحقيق السلام وفق مصالح وتعاون شعوب أوروبا... أن اجتماعنا المبدئي هنا يمثل مرحلة متقدمة للتعاون عن طريق تغيير العلاقات بين الدول المعنية وإيجاد صيغة جديدة لهذه العلاقات مبنية ومعتمدة على تكثيف المشاورات وتبادل الرأي بين الدول الصغيرة والكبيرة على قدم المساواة لغرض حل المشاكل الدولية" (١٨).

أنتخب مستشار وزارة الخارجية الفنلندية (ريتشارد توتهان Richard Tothan) بالإجماع رئيساً دائماً للمشاورات طول وقت انعقادها، وانتخب الفنلندي (جويل بيكوري Joel Bekora) سكرتير تنفيذي للاجتماع، وتقرر أن تجري المشاورات الجماعية في جلسات سرية إلا في حالة اتخاذ قرار مغاير لذلك. وواصل مندوبو الدول المشتركة في المباحثات التمهيدية جلساتهم السرية التي عقدها لمناقشة القضايا المتعلقة بإجراء المشاورات الجماعية، باستثناء ألبانيا التي لم تحضر في تلك المباحثات، إذ أعلنت عدم قناعتها بفكرة المؤتمر بالأصل، لأنه يعمل ضد رغبات الدول الصغيرة التي تنقصها القدرة على التأثير في مجريات الأمور العالمية، وهو ما يحقق رغبة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية، مضيفاً إن تخفيف حد التوتر في أوروبا قبل حل المشاكل المعقدة بين الاتحاد السوفيتي والصين سوف يطلق يد الأولى في العمل ضد الصين حليفة ألبانيا حينذاك (١٩).

تقرر عقد الجلسة الثانية في يوم الثامن والعشرين من تشرين الثاني، إذ قُدمت في المباحثات التمهيدية مجموعة من المقترحات أبرزها:

أولاً: المقترح الروماني الذي طالب بحرية كل دولة في إبداء رأيها سواء كانت ضمن الأحلاف أو خارجها، كما طالب بمساواة الدول سواء كانت كبيرة أم صغيرة.

ثانياً: طالب رئيس وفد النرويج (كونت توماسين Count Thomassen) بأن يبحث المؤتمر المشاكل العسكرية رغم تأكيد رؤساء الوفود الأخرى إنه ينبغي ترك المشاكل الفنية للمباحثات التي ستجري بشأن التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات المسلحة العسكرية في وسط أوروبا، كما أيدّ توماسين موقف حلف الناتو حول ضرورة توصل المشاركين في المباحثات إلى درجة كافية من توافق الآراء بشأن القضايا التي ستبحث قبل عقد المؤتمر، وإلا سيكون مصيرها الأخفاق.

ثالثاً: دعا ممثل ألمانيا الغربية إلى أن يكون هناك تعاون ثقافي وتجاري بين الشعوب الأوروبية واقترح ضرورة توفير الحرية للشعوب وإلغاء الأحلاف العسكرية في وسط أوروبا، وقد أيدّ الفرنسيون ذلك الاتجاه واقترحوا عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في حزيران ١٩٧٣.

رابعاً: طالب هولندا ولوكسمبورغ بحرية تنقل الأشخاص وتبادل المعلومات وإبداء التسهيلات الإنسانية وهو المشروع الذي سُمي فيما بعد بمشروع التسامح. خامساً: أيدّ رئيس الوفد الدانماركي تضمين جدول الأعمال مسائل خاصة بالأمن لتنظيم العلاقات بين الدول مع دراسة الجوانب العسكرية دراسة مستفيضة، وإتاحة مقدار أكبر للحرية الشخصية في داخل القارة الأوروبية.

سادساً: أكدت أسبانيا وقبرص والبرتغال وإيطاليا على لسان ممثليها في المباحثات على أهمية أمن البحر المتوسط.

سابعاً: أولى رئيس الوفد السويدي في المباحثات الجوانب العسكرية أهمية كبيرة، وطالب بأن يكون مؤتمر الأمن على علم بما تحرزه المباحثات الخاصة بالخفض المتبادل والمتوازن للقوات العسكرية في أوروبا من تقدم، وطالب بأن يبحث المؤتمر المشكلات ذات الأهمية بالنسبة لكل أوروبا على أن لا يستخدم ذلك في التدخل في النظم الاجتماعية لأية دولة.

ثامناً: طالبت بلجيكا بعدم تناسي الدول النامية في المباحثات التي ستجري بشأن التعاون الأوروبي، وأكدت الحاجة لتخفيف القيود على الاتصالات الإنسانية وتبادل الأفكار والمعلومات في أوروبا، ووضع صيغة دقيقة لجدول الأعمال وواجبات اللجان التي ستشكل لضمان نجاح أعمال المؤتمر التأسيسي.

تاسعاً: رأى الفرنسيون وأيدتهم في ذلك الدول الغربية إن المؤتمر يجب أن يضع جدولاً للأعمال تمهيداً لاجتماع وزراء خارجية الدول، بعدها تُعين اللجان المختصة لبحث المواضيع المتعددة ثم يهياً لانعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول المعنية ثانية لإقرار مقترحات اللجان، ثم يعقد بعد ذلك مؤتمر لرؤساء الدول في المرحلة الختامية للمؤتمر.

عاشراً: أيد السوفيت رأي الفرنسيين مع اختلاف واحد هو إن لا حاجة لاجتماع وزراء الخارجية ثانية لإقرار توصيات اللجان؛ بل ترفع توصيات اللجان مباشرة إلى مؤتمر الرؤساء^(٢٠).

في السياق نفسه، جرى النقاش حول تثبيت جدول أعمال المؤتمر التأسيسي، إذ أصر الغربيون على ضرورة إعداد دقيق لمؤتمر وزراء الخارجية المزمع عقده في حزيران ١٩٧٣، بينما أرادت موسكو إنهاء المباحثات بالقدر الذي توصلت إليه لكي ينعقد مؤتمر رؤساء الدول في المستقبل. كما طالب الغربيون أن يتوصل المؤتمر إلى ضمان حرية تنقل الأشخاص وتبادل المعلومات والتعامل على قدم المساواة لجميع الدول الأوروبية، وذلك ما تحفظ عليه السوفيت والدول الاشتراكية، إذ أرادوا وضع ضوابط لكل تلك المقترحات وأن لا تبقى مفتوحة فيستطيع الغرب استثمارها لصالحه باسم الحرية وتبادل المعلومات وتنقل الأشخاص. من جانب آخر، هدف الاقتراح الروماني الذي دعا إلى حرية كل دولة في رسم سياستها سواء كانت ضمن الأحلاف أو خارجها إلى ضمان أمن رومانيا وسياستها المتحررة من قيود حلف وارشو، وقد أيدت ذلك الاقتراح يوغسلافيا، وأضافت إليها اقتراح إنهاء الوجود النووي في البلقان. في حين كان موقف فرنسا يُراعي معارضة السوفييت لبعض المقترحات،

بيد إن جوهر سياستها متطابقاً تماماً مع دول أوروبا الغربية التي قدّمت مشروعاً سُميَ بمشروع التسامح الذي قدمته كل من هولندا ولكسمبورغ الذي لم يتلائم مع الكتلة الشرقية، فكان ذلك الموضوع أحد الأمور التي عرقلت انعقاد المباحثات^(٢١).

تبلور اتجاه جديد في المباحثات دعا لمشروع نزع السلاح في وسط أوروبا وحيادها فيما بعد لكي تكون فاصلاً بين قوات حلف وارثو والناو، ووافقت على ذلك سويسرا والنمسا وألمانيا الغربية والدنمارك، فضلاً عن تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولندا، لكن ذلك المشروع لم يحظَ بموافقة الاتحاد السوفيتي، بفعل تخوفه من انفصال الدول الاشتراكية عن هيمنته^(٢٢).

استمرت المباحثات التمهيدية حتى الخامس عشر من كانون الأول ١٩٧٢، ولم تشكل اللجان الخاصة للمؤتمر، فالغربيون حاولوا المماثلة في المباحثات ريثما يتوضح لهم مصير مؤتمر الحد المتوازن المتبادل للقوات المسلحة في أوروبا والذي كان من المقرر عقده في جنيف في الحادي والثلاثون من كانون الثاني ١٩٧٣، وعلى ضوء نتائجه سيحدد الغرب مساهم في مؤتمر الأمن الأوروبي في هلسنكي سواء على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية، بينما حاول ممثلو الدول الاشتراكية، ولاسيما السوفيت الاستعجال لكي يحسموا بعض المواضيع في مؤتمر هلسنكي قبل اجتماع جنيف، لأن التفرغ لمواجهة الخطر الصيني يتطلب حسم المواضيع في وسط أوروبا، في الوقت نفسه عارض كل من الأمريكان والسوفيت طرح المواضيع العسكرية في مؤتمر هلسنكي على إنها من اختصاص مؤتمر جنيف^(٢٣).

وعلى نحوٍ عام، دخلت المباحثات التمهيدية بثلاثة مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة صياغة جدول الأعمال والاجتماعات، أي كيف يكون الحضور والجلسات والتصويت وهل يتم بالأكثرية أم بالإجماع، وأهم مشكلة حسمت في تلك المرحلة هي اتفاقهم على أن يكون القرار بإجماع الآراء أي أعطي لكل دولة حق النقض، وإذا ما لاحظنا إن بعض الدول التي شاركت في المباحثات صغيرة جداً من ناحية المساحة والسكان مثل لينختشتاين وسان مارينو أدركنا أهمية المناورات واحتمال تعطيل

المؤتمر للإفادة من أصوات تلك الدول، وفي تلك المرحلة حاول الجزائريون والتونسيون الحضور في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بصفة مراقبين بحكم موقعهم المطل على البحر المتوسط؛ بيد إن المشتركين لم يوافقوا على ذلك بحجة إن المؤتمر خاص بأمن القارة الأوروبية^(٢٤).

المرحلة الثانية مرحلة البيانات السياسية، وهي المرحلة التي انتهت بعد أن ألقى المشتركون خطاباتهم واقتراحاتهم بخصوص المؤتمر، وكان أهم ما ورد في ذلك هو الاقتراح الروماني الذي دعا إلى (حرية الدول الصغيرة ومساواتها بالدول الكبيرة)، جرى تعديله بعد اعتراض الدول الاشتراكية عليه فأصبح على هذا النحو: (إن وفود الدول التي تحضر مؤتمر هلسنكي تقف على قدم المساواة) وبدلاً من جملة (سواء كانت داخل الأحلاف أو خارجها)، تمت صياغة جملة جديدة تضمنت: (وعدم الانضمام إلى أي كتل في المستقبل)، أي تجميد عدد الدولة المنظمة إلى حلفي الناتو ووارشو عند حدها، كما رفض المقترح الغربي لحرية التنقل وتبادل المعلومات المُسمى (بمشروع التسامح) الذي سبق وان تطرقنا إليه. أما المرحلة الثالثة فتضمنت جدول الأعمال، في تلك المرحلة طالبت النمسا إدراج أزمة الشرق الأوسط (المقصود هنا الصراع العربي - الإسرائيلي بعد حرب ترين الأول عام ١٩٧٣) في جدول الأعمال لحل الموضوع دولياً، ولكن لم يحظى ذلك بالطلب بموافقة المجتمعين، في الوقت نفسه حاولت بعض الدول التركيز على أهمية البحر المتوسط مثل أسبانيا وقبرص والبرتغال واليونان ويوغسلافيا^(٢٥).

أُجّلت المباحثات التمهيدية بسبب عطلة أعياد الميلاد للمدة (١٥ كانون الأول ١٩٧٢، - ١٥ كانون الثاني ١٩٧٣)، بعدها استأنف ممثلو الدول المشتركة المشاورات وكان من أبرز ما تمت مناقشته مطلب يوغسلافيا بحث المشاكل الاجتماعية بين الدول الأوروبية، وتأكيداً على ضرورة بحث مواضيع نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر في وسط أوروبا، وعلى أهمية الترابط بين الأمن الأوروبي وأمن البحر المتوسط. وفي هذا السياق، كان السوفيت على اتفاق مع الأمريكان بشأن

عدم بحث قضايا نزع السلاح وتخفيض القوات المسلحة في مؤتمر هلسنكي، وإنما يجب بحثها على انفراد في مؤتمر منفصل، بيد أن اغلب الدول المشتركة اقترحوا أن تشترك أية دولة أوروبية لها علاقة بالقوات التي سيجري تخفيضها أو السلاح الذي سينزع عنها. وفي تلك المناقشات لم يشترك السوفيت في تقديم مقترحات بشكل جدي؛ بل قدموها بشكل عام، إذ أنهم كانوا يدرسون مقترحات الغرب بشأن بحث الشؤون الاجتماعية وحرية التنقل وتبادل المعلومات والأمور الثقافية والتي تؤيدها بعض الدول الاشتراكية، ولاسيما رومانيا ويوغسلافيا (٢٦).

واصل ممثلو الدول المباحثات وفي التاسع من شباط ١٩٧٣، تقدم الممثل السوفيتي باقتراح تضمن النقاط الآتية:

أولاً: ضمان الأمن الأوروبي ومبادئ العلاقات بين حكومات أوروبا بما في ذلك اتخاذ بعض التدابير لتعزيز الاستقرار والثقة، وعدم المساس بحدود الدول الرسمية واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها والتكافؤ في الحقوق.

ثانياً: توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية على أسس متساوية بما في ذلك التعاون في مجال البيئة.

ثالثاً: توسيع التعاون الثقافي والاتصالات بين المنظمات والأشخاص تبادل المعلومات.

رابعاً: إنشاء لجنة استشارية لشؤون الأمن والتعاون في أوروبا (٢٧).

بالمقابل طالب الوفد الأميركي بتأجيل المباحثات في التاسع من شباط ١٩٧٣، وعلل ذلك حاجة مندوبي الدول الرجوع إلى حكوماتهم لإجراء المشاورات وتلقي مزيد من التعليمات بشأن المواضيع المطروحة للبحث، ولكن الجانب السوفيتي عارض الطلب ورأى عدم ضرورة تأجيل المؤتمر لأن من الممكن مناقشة الأمور الثنائية في الوقت الحاضر، وإن باستطاعة سُفراء الدول الممثلين الرجوع إلى حكوماتهم بشأن القضايا الأساسية. ويبدو أن الطلب الأمريكي تزامن مع انعقاد مؤتمر خفض

المتوازن للقوات المسلحة في وسط أوروبا في جنيف^(٢٨)، لأن الأمريكان كانوا يرغبون في معرفة طبيعة المباحثات ومسيرتها وعلى ضوء النتائج التي سيحققونها في ذلك المؤتمر سوف يخططون لعملهم في مؤتمر الأمن الأوروبي والتعاون في هلسنكي. بالرغم من معارضة السوفيت للتأجيل فقد أجلت المباحثات أعمالها حسب الاقتراح الأمريكي، بعد حصوله في التصويت على موافقة أغلب الدول المشتركة، لمدة (١٧) يوم من ٩ شباط ولغاية ٢٦ شباط ١٩٧٣، بهدف عودة الوفود إلى حكوماتها وأستمر اج رأيها في بعض الأمور المطروحة وهل تدخل في جدول الأعمال أم لا^(٢٩). وبهذا يكون قد انقطع المؤتمر لمدتين الأولى من ١٥ كانون الأول ١٩٧٢، ولغاية ١٥ كانون الثاني ١٩٧٣، والثانية ٩ شباط ولغاية ٢٦ شباط ١٩٧٣.

بدأت المرحلة الثالثة من المحادثات، إذ توصل مندوبي الدول المشتركة إلى اتفاق حول المواضيع التي يُراد مُناقشتها في المؤتمر منها، ضمان الأمن الأوروبي وتنظيم المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، والاتفاق على أُسس تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض، والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، فضلاً عن إنشاء جهاز استشاري خاص لمسائل الأمن والتعاون الأوروبي. كما أوضح ممثلو الدول الغربية إن طبيعة بحث المواضيع يجب أن تكون بشكل مفصل، في حين طالب ممثلو الدول الاشتراكية وعلى رأسهم ممثل الاتحاد السوفيتي الاكتفاء بمناقشتها بصورة عامة^(٣٠).

ووصفت تلك المرحلة من الاجتماعات بالمرحلة الحرجة للأسباب الآتية:
أولاً: كان على المُجتمعين أن يقرروا المواضيع التي يجب أن تطرح بشكل مفصل والمواضيع التي تعرض للنقاش بشكل عام.

ثانياً: أن المباحثات لشهري آذار ونيسان ١٩٧٣، ستحدد طبيعة عقد المؤتمر ومستوى مشاركة الدول وطبيعة مناقشة المواضيع حسب أهميتها.

ثالثاً: إن إصرار الغرب على تنقل الأفكار والمعلومات والأشخاص بحرية تامة بين الدول ومعارضة السوفيت الدخول في تفاصيل مواضيع حساسة كهذه، أدى إلى

تتنازل الطرفين عن قسم من موقفهما ليتوصلا لفكرة الأمن الأوروبي التي تخدم الطرفين، في الوقت نفسه أظهرت المباحثات المستمرة في هلسنكي بشكل لا يقبل الشك حرية الدول الأوروبية المحايدة في طرح مشاريعها وأفكارها على المؤتمرين، ولكن ذلك لا يعني عدم أخذ رأي أصدقائهم في حلفي الناتو أو وارشو من أجل تنسيق وجهات نظرهم^(٣١).

ومن الأمور البارزة التي أنجزت في المرحلة الثالثة من المباحثات توافق وجهات نظر دول السوق الأوروبية المشتركة في المباحثات، ويبدو إن تلك الدول سعت لتكون كتلة ثالثة في العالم ليس في المجال الاقتصادي فقط؛ بل في المجال السياسي أيضاً تطبيقاً لقرارها الذي اتخذ في اجتماعها ببائيس في آذار ١٩٧٣، حول ضرورة توحيد وجهات النظر في السياسة الخارجية. في الوقت نفسه أثار مندوب مالطا لغط في أوساط المباحثات حول مسألة اشتراك الدول العربية في المؤتمر موضحاً "إن الدول العربية التي تطل على البحر المتوسط يهملها جداً أمن هذا البحر الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن أوروبا". وعليه، بدأت سلسلة من الاجتماعات مع الوفد المالطي من أجل حسم الأمور والتوصل إلى صيغة وسط بين الاقتراح المالطي وبين الأكثرية التي ترى إن ذلك المقترح يدخل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المزمع عقده في صعوبات ومن ثم يؤدي إلى أخفاقه، والصيغة التي إتفق عليها أن تسحب مالطة اقتراحها وأن تقوم لجنة التنسيق التابعة للمؤتمر بالاستماع إلى رأي الدول العربية المطلة على البحر المتوسط^(٣٢).

بعد اجتياز المرحلة الثالثة الصعبة من المباحثات جرت مشاورات جدية بين الدول المشتركة، ولاسيما بعد أن أنهت قسم من اللجان أعمالها وهي: اللجنة الاقتصادية المختصة بوضع الأسس التي سيقوم عليها التعاون الاقتصادي بين تلك الدول. واللجنة الثقافية المختصة بوضع الأسس التي سيقوم عليها التعاون الثقافي فيما بينها. بينما كانت لا تزال اللجنة المختصة بوضع الأسس التي سيقوم عليها الأمن الأوروبي تواصل مناقشاتها بشكل ايجابي في شهري آذار ونيسان ١٩٧٣. لذا،

تقرر أن يعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية في تموز ١٩٧٣، وأهم المواضيع التي سعت الدول الاشتراكية تأكيدها، ولاسيما بولندا هي تثبيت الحدود القائمة حينذاك في أوروبا^(٣٣).

في غضون ذلك انتهت المرحلة الثالثة من المباحثات التمهيدية في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٣، ويلاحظ إن هناك ميلاً إلى الانفتاح بين الأطراف كافة في هلسنكي، وقد أبدى السوفيت مزيداً من المرونة والسعي لحل المشاكل في أوروبا، ويظهر ذلك من زيارة بريجنيف للدول الاشتراكية وألمانيا الغربية في نيسان ١٩٧٣، وزيارته لواشنطن في حزيران ١٩٧٣، التي أثرت في التقدم الحاصل في المباحثات، إذ تم الاتفاق على أن يعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى مرحلة اجتماع وزراء خارجية دول المؤتمر للمدة (٣-٧) تموز ١٩٧٣ في هلسنكي، ومرحلة اللجان وتتعد في جنيف في أيلول ١٩٧٣، وتستمر حوالي ستة أشهر، والمرحلة الثالثة مرحلة اجتماع القمة التي كان من المقرر لها أن تتم في نيسان ١٩٧٤، في مدينة هلسنكي وتستمر لمدة أسبوع^(٣٤).

شخصت بعض الملاحظات على سير المرحل الأولى من المؤتمر، منها بما يتعلق بالبيان الختامي، إذ أنه لم يصدر بيان مشترك بل اكتفى بإصدار بيان ختامي مقتضب، ويبدو ذلك بسبب رفض مندوب مالطا التوقيع على البيان، وذلك لرفض اقتراحه باشتراك مندوبين عن الجزائر وتونس وهنا تبرز نقطة مهمة جداً، وهي دور الدول الصغيرة في تقرير مصير مثل ذلك المؤتمر المهم ودور المناورات السياسية التي يمكن أن تقوم بها الدول الكبيرة في كسب رأي تلك الدول للعمل عن طريقها لتحقيق أهدافها. وبالرغم من عدم اشتراك ممثلين عن الجزائر وتونس إلا إن البيان الختامي لم يخل من الإشارة إلى ذلك مراعاة لرغبة مالطا. كما لم يشر بصراحة إلى طلب (إسرائيل) الاشتراك بالمؤتمر وإنما أُشير لذلك بطرف خفي إذ جاء في البيان (كذلك الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط). على الرغم من ذلك فإن إصدار بيان ختامي يدل على نجاح المرحلة الأولى فضلاً عن ذلك، إعلان ممثلي

الدول عن عزم حكوماتهم على نجاح المرحلة اللاحقة لاعمال المؤتمر، وهذا يدل على فناعة الدول المشتركة فعلاً للوصول بالمؤتمر إلى المرحلة النهائية الناجحة. في السياق نفسه، ركزت المقترحات السوفيتية على تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي بين الدول المشاركة، وهذا بحد ذاته يراد منه الإفادة من التقنية الغربية التي يحتاج لها الاتحاد السوفيتي، ومن هنا يُمكن أن نلاحظ مبدأ الانفتاح الذي أعتد حينذاك. كما إن تثبيت مبدأ تنفيذ الالتزامات وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، يُراد منه أن تلتزم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ الاتفاقيات التي عقدتها مع دول المعسكر الاشتراكي، وأن لا تخضع تلك الاتفاقيات إلى نوع من التجميد والبرود نتيجة للاختلافات السياسية التي من الممكن أن تحصل، وإنما يجب أن تبقى تلك الاتفاقيات معزولة ولا تتأثر بتلك السياسات. والتأكيد على موضوع تثبيت الاستقرار والسلام في أوروبا وهذا هدف يطمح لتحقيقه الاتحاد السوفيتي وكذلك الدول الغربية والولايات المتحدة أيضاً من أجل نقل مراكز الصراع إلى مناطق أخرى من العالم. فضلاً عن ذلك، إن ما ورد في المقترحات التي قدمتها الدول الاشتراكية قد ذكرت ضمناً في البيان السوفيتي، وذلك يعني رغبة السوفيت أن يلفتوا انتباه الدول مجتمعة إلى إنهم لا يعبروا عن أنفسهم فقط؛ بل عن المعسكر الاشتراكي ككل وبقيادته.

ثانياً: انعقاد المرحلة الأولى والثانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي :

انعقدت المرحلة الأولى من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية في هلسنكي وضم ممثلي خمس وثلاثين دولة في الثالث من تموز ١٩٧٣، جرت فيها الأحداث الآتية:

أولاً: بحث مواضيع جدول أعمال المؤتمر والذي ضم النقاط التالية:

أ: الأمن العسكري ويتضمن تخفيض القوات المسلحة ذات الصفة الهجومية، للحفاظ على الأمن القومي للدول الأوروبية كافة.

ب: التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين الدول الأوروبية ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

ت: حرية تنقل الأشخاص وتبادل المعلومات ومن ضمنها النشر والإعلام والمطبوعات، فموقف المعسكر الاشتراكي بذلك الخصوص متحفظ بينما رأى الغرب الانفتاح الكلي بهذا المجال، ولكن جرى التوصل إلى حل وسط بحيث قبلته الدول الاشتراكية ويقضي ببحث ذلك الموضوع مفصلاً من قبل اللجنة المخصصة التي ستباشر عملها في جنيف-المرحلة الثانية من المؤتمر - وبحيث يوضع ضمن ضوابط الأمن لكل دولة ولا يمس أمنها الداخلي.

ث: تشكيل لجنة متابعة تنفيذ البنود الثلاثة آنفة الذكر^(٣٥).

ثانياً: رفض الفرنسيون أول الأمر بحث الأمور العسكرية وخفض القوات العسكرية وتحديد التسليح في مؤتمر هلسنكي، إلا إنهم أخيراً وافقوا تحت ضغط الأمر الواقع الذي أحدثه توافق كتلتي الناتو وارشو على بحث ذلك الموضوع وربط موضوع الأمن السياسي لأوروبا بأمنها العسكري.

ثالثاً: اتخذ المؤتمر قراراً بخصوص مقترح حضور الدول العربية المتوسطة للمؤتمر قراراً يقضي بالموافقة على استماع رأي ممثلي الجزائر وتونس أمام لجنة التنسيق المنبثقة عن المؤتمر، وما أستجد في ذلك الشأن هو طلب التونسيين والجزائريين حضور المؤتمر نفسه وعلى مستوى وزراء الخارجية، لكن قوبل طلبهم بالرفض والمعارضة من معظم الدول المشتركة في المؤتمر، ولوحظ معارضة ممثلي الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لحضور ممثلي خارجية الجزائر وتونس للمؤتمر، ويعتقد إن ذلك بدافع عدم إدخال المؤتمر بدوامة أزمات أخرى، ربما تؤدي إلى تعقيد مهمة إنجاز المؤتمر التي يروم السوفيت الوصول إليها، إلا إن إصرار وزير خارجية مالطا على حضورهما عقّد الموقف وصعد التوتر بحيث هدد المؤتمر بأزمة عاصفة. ويبدو أن المناورات السياسية أدت دوراً ذكياً في إفساد آمال الدولتين العربيتين ومالطا، إذ أبدت (إسرائيل) في الوقت نفسه رغبتها في المشاركة في المؤتمر بقصد

إفساد الطلب آنف الذكر، وبالفعل قدّم وزير خارجيتها طلباً لحضور المؤتمر إذا ما حضرته أية دولة عربية، وعلى ضوء ذلك طلب رئيس وزراء مالطا (دومنيك منتوف Dominic Mintoff حزيران ١٩٧١ - كانون الأول ١٩٨٤) من وزير خارجيته بالامتناع عن الموافقة على أي قرار صادر عن المؤتمر، بسبب عدم الأخذ بمقترحة^(٣٦). مع ملاحظة إن الدول العربية ما عدا- تونس والجزائر- لم تطلب حضور المؤتمر.

رابعاً: لوحظ تمسك اليوغسلاف والرومانيين بكل الصيغ التي تؤدي إلى إبراز الذاتية أو الشخصية المستقلة لكل دولة بحيث أصرت الدولتان على تجزئة الموضوع إلى نقطتين هما:

أ: حُرية كل دولة في اتخاذ القرارات التي تنسجم ومصحتها الذاتية.

ب: حرية تقرير المصير بمعزل عن التكتلات والأحلاف الدولية. ويبدو ذلك غير مستغرب من يوغسلافيا والدولة الاشتراكية البعيدة عن الأحلاف ولها حساسية حيال المعسكرين ولا مستغرب أيضاً من رومانيا التي حرصت على التمسك باستقلالية سياستها، وهو بالوقت نفسه غير بعيد عن تطلعات البولنديين، إذ إن الاتجاهين الروماني واليوغسلافي يلتقيان مع الرغبة البولندية ذات النزعات الاستقلالية والذاتية^(٣٧).

خامساً: لوحظ تجمد الخلافات التركية اليونانية حول جزيرة قبرص^(٣٨)، وذلك بسبب رغبة جميع الأطراف عدم زج المؤتمر في مشاكل تدخله في متاهات من التأزم والتعقيد لأن الغاية المقصودة هي إنجاح المرحلة الأولى من المؤتمر. في الوقت نفسه، تم تجميد مشكلة جبل طارق بين بريطانيا وأسبانيا لنفس الأسباب، ولشعور الأسبان أن المؤتمر غير قادر آنذاك على إيجاد حلول لمثل تلك المواضيع، لإدراكهم إن المشكلة لن تحل بتلك السهولة نتيجة إصرار بريطانيا على التمسك بأحقيتها بجبل طارق.

سادساً: لوحظ نجاح السلطة الفنلندية كدولة صغيرة في التهيئة لإعداد مؤتمر دولي بذلك القدر من الأهمية في كافة المجالات الإدارية والأمنية الإعلامية المتعلقة بالمؤتمر، وفي الوقت نفسه، تمكن الفنلنديون في تغطية التكاليف المالية للمؤتمر بوضع نسب معينة على كل دولة مشتركة في المؤتمر وكانت على النحو الآتي: تشارك الدول الكبرى كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية بنسبة ٨٪ من التكاليف. وتشارك الدول الأقل من الأولى بنسبة ٥٪ من التكاليف. بينما تشارك الدول الصغيرة كفنلندا والدول الاسكندنافية بنسبة ٢٪ من التكاليف^(٣٩).

سابعاً: شارك السكرتير العام للأمم المتحدة النمساوي (كورت فالدهايم Kurt Waldheim) كانون الثاني ١٩٧٢ - كانون الأول ١٩٨١) في المرحلة الأولى من المباحثات وألقى كلمة قال فيها " إن الاجتماع الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا جرى في نهاية مناقشات ومباحثات مطولة وإن هذا الاجتماع يمثل صفحة جديدة وباعثة للأمال في تاريخ أوروبا والعالم بأسره ". كما ألقى رئيس جمهورية فنلندا كيكونين كلمة في المؤتمر أشار فيها " إن الاجتماع يمثل الجهود المشتركة لكافة الدول الحريصة على السعي إلى حل القضايا الحيوية التي تهم الدول المشتركة في المؤتمر على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل " ^(٤٠).

من جانب آخر، قدمت في المرحلة الأولى للمؤتمر جملة من الاقتراحات من الدول المشاركة أبرزها.

أ. اقتراح بولندي - بلغاري:

اقترحت كلاً من بولندا وبلغاريا في تأكيدهما للدول المساهمة في مؤتمر هلسنكي على أهمية توسيع التعاون الثقافي، إذ طرح وفد هذين البلدين الاشتراكيين للمناقشة مسودة - الاتجاهات الأساسية لتطوير التعاون الثقافي والاتصالات وتبادل المعلومات - وتضمن الاقتراح على أن تعقد الدول الأوروبية اتفاقيات على أساس ثنائي أو متعدد الجوانب لتوسيع التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الحكومية،

حول القضايا الثقافية وممارسة نشاطات مشتركة أو متفق عليها لتوسيع إطلاع كل شعب على منجزات الشعوب الأخرى في حقول الأدب والفن والعمارة والرياضة وغيرها، وتشجيع الإنتاج المشترك للأفلام والمسرحيات والمساعدة على ترجمة الأعمال الأدبية، والتعاون في مجال التعليم وتشجيع تبادل المدرسين والطلبة وتدريب لغات الشعوب الأوروبية وتبادل الخبراء، كما دعا الاقتراح إلى النشر وعلى نطاق واسع بشكل حر في كافة وسائل الإعلام، وتوسيع الروابط بين المؤسسات الحكومية والمنظمات والأفراد.

ب. اقتراح تشيكوسلوفاكيا:

اقترحت تشيكوسلوفاكيا تشكيل لجنة استشارية حول مسائل الأمن والتعاون في أوروبا على أن تكون اللجنة من ممثلي الدول الأوروبية المعنية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتكون مهمة تلك اللجنة تأمين التحضير للاجتماعات الأوروبية العامة، وتبادل للآراء والمعلومات حول مسائل توطيد الأمن وتطوير التعاون في أوروبا. لأن تلك المشاورات العديدة الأطراف تكمل أشكال المشاورات النهائية التي تطبق على نطاق واسع.

ت. قدّمت باسم جمهورية ألمانيا الشرقية وهنغاريا مقترحات حول التعاون الاقتصادي والعلمي، وتضمن مسودة المشروع على اقتراح بأن تعقد الدول الأوروبية اتفاقيات على أساس ثنائي أو متعدد الجوانب لتطوير وتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي، توسيع الروابط بين المؤسسات ذات العلاقة (٤١).

ث. الاقتراح السوفيتي:

تقدم وفد الاتحاد السوفيتي في المؤتمر ببيان عام حول أسس الأمن الأوروبي ومبادئ العلاقات بين الدول وتضمن مقدمة وثلاثة أقسام، جاء في المقدمة:

"إن الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واضحة في حسابها إنه في أوروبا بدأت الحربين العالميتين اللتين جلبتا على الشعوب ويلات ومصائب لا تحصى، وإدراكاً للمسؤولية التاريخية على أمن الشعوب، تطلب توحيد الجهود

لتجنب أوروبا الحروب والدمار، وضمان السلم والأمن في القارة الأوروبية والمناطق المتاخمة لها، ومنها حوض البحر المتوسط، والتأكيد على إن استتباب الأمن الأوروبي غير موجه ضد أية دولة من الدول أو قارة من القارات، كما أن الاتحاد السوفيتي يؤمن إيماناً راسخاً بأن تباين النظام الاجتماعي والسياسي يجب أن لا يكون عقبة في طريق تطور علاقات التعاون بين الدول في أوروبا، بل يجب التعاون للتغلب شيئاً فشيئاً على انقسام القارة الأوروبية إلى كتل عسكرية وسياسية، وتطبيق مبادئ التعاون السلمي، سواء في العلاقات بين الدول أو بين المنظمات والشعوب، من أجل تبادل المعلومات والمساعدة في دعم الشعوب بعضها بعضاً بالمنجزات في شتى مجالات، وإيجاد أهداف ومبادئ متفق عليها للعلاقات بين الدول تُرسخ أسس الأمن والتعاون والتفاهم في أوروبا" (٤٢).

القسم الأول: أما أهم ما جاء في القسم الأول من البيان، أن تعلن الدول المشتركة في المؤتمر إنها بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية أنها تحترم وتراعي بدقة في علاقاتها المتبادلة المبادئ التالية ذات الأهمية الأولية:

١. التكافؤ في السيادة الذي بموجبه تبني الدول المشتركة والتي تملك السيطرة على أراضيها علاقات مع بعضها البعض على أساس المساواة والاستقلال واحترام الحقوق الأخرى الملازمة للسيادة.

٢. تتخلى الدول المشاركة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة وتتعهد بذلك باستبعاد الحرب من حياة الشعوب الأوروبية كوسيلة لحل الخلافات الدولية.

٣. تُعد الدول المشاركة الحدود القائمة في أوروبا مُحرمة الآن وفي المستقبل، ولن تتقدم إحداها للأخرى بأية إدعاءات بالأراضي، وتتعترف بأن السلام في هذه المنطقة لا يمكن أن يُصان إلا إذا لم يتناول احد على الحدود الراهنة.

٤. تسوية الخلافات سلمياً بشكل لا يتعارض معه السلام والأمن العالميان للخطر.

٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية من أية دول من الدول المشاركة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام كل واحدة منها الأسس السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الأخرى.

٦. احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية بما فيها حق المعتقدات الدينية.

٧. مساواة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير في إقامة نظامه الاجتماعي واختيار شكل الإدارة التي يراها مناسبة ولزامة لضمان نمو بلاده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٨. التعاون بين الدول المشاركة بعضها مع البعض الآخر لغرض تدعيم علاقاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتجارية على أساس التكافؤ في السيادة وعدم التدخل.

٩. يجب على الدول المشاركة تنفيذ التزاماتها الدولية التي تعهدت بها على شكل ثنائي أو متعدد الأطراف وفقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة تنفيذاً دقيقاً، لكي تضمن جميع الدول الامتيازات النابعة من تطبيق هذه المبادئ^(٤٣).

القسم الثاني:

يعرب الاتحاد السوفيتي عن إيمانه بان تطبيق المبادئ المذكورة آنفاً سيمهد لتطور العلاقات الودية الطبيعية بين جميع الدول المشتركة، ومن أجل إضفاء فعالية كبيرة على تلك المبادئ أعلن عن استعدادة تنفيذ الأمور الآتية:

١. حل كل الخلافات التي تظهر بالوسائل السلمية حسب اختيار الأطراف وموافقتها، وبذل كل الجهود لكي تحل الخلافات الموجودة وتسويتها بالشكل المناسب في أقصر وقت ممكن.

٢. الامتناع عن تقديم أية معونة وتأييد سياسي وعسكري واقتصادي أو غيره لأية دولة أو دول تقوم بأعمال تعرض السلم الدولي والأمن للخطر.

٣. توسيع وتعميق الاستشارات السياسية وتبادل المعلومات على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف حول المسائل ذات الأهمية العامة والمتعلقة بتوطيد السلم والأمن والتعاون في أوروبا.

٤. تطوير الصلات الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المنفعة المتبادلة في ميدان التجارة والاقتصاد، واستخدام المنجزات العلمية في تنمية كل القارة أو مناطق منفردة منها في مجال حماية البيئة والمجالات الأخرى التي تمس صحة الشعوب.

٥. المساعدة في توسيع التعاون الثقافي والاتصالات بين المنظمات والأفراد والسياحة، ونشر المعلومات لكي تصبح القيم الثقافية والفنية الحقيقية ملاً عاماً للجميع، لكي تترسخ أفكار التعايش السلمي والتعاون المتكافئ في وعي الشعوب ولاسيما الجيل الفتى.

٦. بهدف تحقيق توافق بين الجانبين السياسي والعسكري طالب الاتحاد السوفيتي بما يلي.

أ. تقوم الدول التي ترغب بتدريبات عسكرية، بإجراءات سياسية منسقة حول تلك التدريبات وفي المناطق المتفق عليها، بشرط أن تكون في صالح كلا الطرفين، وتضمن دعوة مراقبين دوليين إليها.

ب. تعتمد المباحثات السياسية حول تقليص القوات والأسلحة في وسط أوروبا على أساس مبدأ عدم إلحاق الضرر بأمن الدول المشتركة، للتوصل إلى نتائج إيجابية تتسجم ومصالح توطيد السلم في أوروبا.

ت. حل مشاكل نزع السلاح الشامل والتام تحت إشراف دولي صارم، وتنفيذ تدابير بشأن تقييد سباق التسلح بما في ذلك السلاح الصاروخي النووي^(٤٤).

القسم الثالث:

أكد الاتحاد السوفيتي تأييده التام لهيئة الأمم المتحدة والسعي إلى تعزيز دورها وفقاً لبنود ميثاقها. ولكي يعلو دور المنظمة وقدرتها على الإسهام بقسط أكثر جوهرية في دعم السلم والأمن الدوليين وتسوية المسائل الدولية وتلافي النزاعات وتطوير التعاون

الدولي. أعلن إنه ما من شيء سواء في البيان العام أو الالتزامات التي أخذتها الدول المشاركة في المؤتمر على عاتقها تمس ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة. وأخيراً طلب الاتحاد السوفيتي من حكومة فنلندا إيصال هذا البيان إلى مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وكذلك حكومات جميع دول العالم. ومن الطبيعي إن المقترحات التي نكرت أنفاً أصبحت موضوع بحث تفصيلي في المرحلة الثانية من المؤتمر^(٤٥).

بعد انتهاء عمل المرحلة الأولى من المؤتمر صدر بيان ختامي، تقرر فيه إن تكون المرحلة الثانية من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ستبدأ في جنيف في الثامن عشر من أيلول ١٩٧٣، والتي تقرر فيه مناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال، وإعداد مشاريع الوثائق الختامية للمؤتمر. وقد أخذ وزراء الخارجية التوصيات والمقترحات في المرحلة الأولى وجدول الأعمال ومهام اللجان العامة، لمعرفة وجهات نظر حكوماتهم بشأن أهم المسائل المرتبطة بالأمن والتعاون في أوروبا، وقد طالب وزراء خارجية مالطا وإسبانيا مناقشة وجهات نظر الدول غير المشتركة في المؤتمر في جدول أعمال المرحلة الثانية، ولاسيما الجزائر وتونس وكذلك الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط، وفي الختام أعرب الوزراء عن عزم حكوماتهم على إنجاح المرحلة اللاحقة من أعمال المؤتمر^(٤٦).

كان من الطبيعي إن المقترحات التي طرحت في المرحلة الأولى من مباحثات المؤتمر والتي سبق الإشارة إليها، فضلاً عن ما يمكن أن يطرح مستقبلاً من مقترحات، قد غدت مجتمعة موضوع بحث تفصيلي في المرحلة الثانية من مباحثات المؤتمر التي بدأت بعمل لجنة التنسيق من التاسع والعشرين من آب ١٩٧٣، وعمل اللجان المختصة ابتداء من الثامن عشر من أيلول ١٩٧٣، في جنيف وكان عمل اللجان المختصة هو صياغة الوثائق الختامية لعرضها على مؤتمر القمة في المرحلة الثالثة والنهائية. ولكن المباحثات لم تحرز النجاح النهائي رغم انتهاء المدة المحددة لها في الحادي والعشرين من تموز ١٩٧٤، لأن الأطراف المعنية

بالمباحثات لم تتوصل إلى صيغة متفق عليها. لكن حدثت زيارات متعددة ومتبادلة بين المعسكرين الغربي والشرقي أثناء عقد المرحلة الثانية، أدت إلى خروج بيانات مشتركة قربت وجهات النظر، لأن كلا الطرفين كان يدرك أن مواجهة الصعوبات وإزالتها يقع على عاتق الجميع^(٤٧).

ومن تلك اللقاءات زيارة وزير خارجية ألمانيا الغربية (هانز ديتريش غينشر Hans- Dietrich Genscher) إلى الاتحاد السوفيتي في الثامن من كانون الثاني ١٩٧٤، إذ جرى مباحثات مع الحكومة السوفيتية حول موضوع مؤتمر الأمن الأوروبي وضرورة زيادة التعاون والتحرك لإنجاح المرحلة الثانية. بالمقابل سافر وزير الخارجية السوفيتي إلى فرنسا وإيطاليا في المدة بين (١٥-١٨ شباط ١٩٧٤)، وجاء في بيان الخارجية السوفيتية " لقد بحثنا بعض المسائل حول الأمن الأوروبي وجرى التنويه بسعي الاتحاد السوفيتي وفرنسا إلى أن تمضي إلى الأمام قضية الانفراج في القارة الأوروبية وإن الاجتماع الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا يهدف إلى الاضطلاع بدور كبير، وإنما واثقون بأن تعاون فرنسا والاتحاد السوفيتي فضلاً عن جهود الأعضاء الآخرين في المؤتمر سيفعل الكثير لإتمام هذا العمل الدولي، والذي تعلق على نجاحه بقية شعوب أوروبا آمالاً كبيرة. لأن ذلك المؤتمر سيسهم بتوطيد الأمن ونشر التجربة الايجابية للعلاقات بين مختلف دول القارة الأوروبية، في الوقت نفسه سعى الاتحاد السوفيتي وإيطاليا كل بطريقته في عقد هذا المؤتمر وتأمين نجاحه"^(٤٨).

يظهر مما تقدم إن مباحثات مرحلة الثانية لم تسر بشكلها الطبيعي؛ بل واجهتها جملة صعوبات لم تنتشر تفصيلاتها بل كان يشار إليها بشكل عام ونستنتج منها، عجز اللجان المختصة التوصل إلى صيغة اتفاق، لأن المشاكل التي واجهتها كانت فوق طاقتها، بحيث احتاجت إلى مشاورات القادة السياسيين للدول المشتركة في المباحثات، وعلى أعلى المستويات للتوصل إلى صيغة توافق لتزويد تلك اللجان بالنشاط والحيوية، ويظهر إن المباحثات القائمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات

المتحدة الاميركية بشأن الأسلحة الإستراتيجية وتحديدها وعدم توصل الطرفين إلى اتفاق بشأنها له تأثير أيضاً على مجمل المباحثات في المرحلة الثانية، هذا إذا ما علمنا إن موضوع الأمن السياسي لأوروبا مقرون بأمنها العسكري.

كما إن تطور الأحداث في أوروبا، ولاسيما موقف فرنسا الداعي لاستقلال أوروبا عن التأثير الأمريكي ووجود تجاوب لهذا الشعور عند قسم من الدول الأوروبية الأخرى، وأدراك الولايات المتحدة الاميركية بوجود ذلك التوجه قبل عقد مؤتمر الأمن الأوروبي، والذي يعني إن ذلك سيصبح حقيقة ثابتة وربما تخرج أوروبا عن طاعتها، لذلك نلاحظ الإدارة الاميركية مترثثة وغير متشجعة وتؤثر على حليفاتها في حلف الناتو، وتحاول أن تعيق المباحثات في مرحلتها الثانية تحسباً للمستقبل وانتظاراً للظروف التي تخدم إستراتيجيتها في القارة الأوروبية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة والختامية من مؤتمر والتعاون الأوروبي:

عقدت المرحلة الثالثة والختامية من مباحثات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في العاصمة الفنلندية هلسنكي، لمناقشة تفاصيل التطبيق العملي لمقررات ذلك المؤتمر. بدأت فنلندا الدولة المضيئة للمؤتمر بوضع كل الترتيبات الخاصة به، إذ اتخذت إجراءات أمن مشددة داخل العاصمة وداخل قاعة المؤتمر وفي الأماكن التي يمكن فيها أعضاء الوفود الرسمية، عن طريق توفير سيارات مصفحة وقوات بلغ تعدادها نحو (٥٠٠٠) عسكري، ليظهر المؤتمر حسن التنظيم وبدرجة عالية، في الوقت نفسه أقامت السكرتارية التنفيذية المشرفة على المؤتمر بتهيئة قاعة كبيرة للصحفيين في أكبر فنادق هلسنكي ضمت عشرة أجهزة هاتف للاتصال الخارجي وعشرة أجهزة تلكس وخمسة أجهزة طابعات لوكالات الأنباء(رويتر وتاس والوكالة الفرنسية للصحافة والسوشييتي دبرسيس)، التي كانت تبث أخبار المؤتمر أول بأول، وقد حضر أكثر من ١٥٠٠ صحفي ومراسل ومصور ذلك المؤتمر^(٤٩).

من جانب آخر، زار الرئيس الأمريكي(جيرالد فورد Gerald Ford) تموز ١٩١٣- كانون الأول ٢٠٠٦)، بولندا في نهاية شهر تموز ١٩٧٥، للتنسيق معها حول

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ووقع بيان مشترك مع (هنريك جابلونسكي Henryk Jabłoński كانون الأول ١٩٠٩-كانون الثاني ٢٠٠٣) السكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد ورئيس مجلس الوزراء، أكد في عزمهما على المساهمة في ترسيخ الانفراج الدولي وتوطيد الأمن، وانجاز كل ما هو ممكن لكي تغدُ نتائج المؤتمر فعالة وحافزاً قوياً لتكوين علاقات إيجابية بين الدول المشاركة فيه، وأعرّب الجانبان عن قناعتهم بأن تنفيذ قرارات المؤتمر يخدم مواصلة وتعزيز السلام ويحقق تعاون أوسع وأشمل في القارة الأوروبية^(٥٠). وفي الوقت نفسه ذكرت الإدارة الاميركية بأنه من المتوقع أن يعقد الرئيس فورد لقاءً ثنائيًا مع الزعيم السوفيتي بريجنيف على هامش المؤتمر، لبحث الوضع الدولي والعلاقات الاميركية السوفيتية وقضايا الأسلحة الإستراتيجية^(٥١).

من جانبه دعا مجلس السلم العالمي المدعوم من الإدارة السوفيتية في بيان كل القوى السياسية إلى تطبيق النتائج المتوقعة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ووصف البيان ذلك المؤتمر بأنه نقطة تحول في حياة الشعوب الأوروبية، لأنه يفتح مرحلة جديدة في تاريخ القارة، مؤكداً أنه بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن سياسة ضمان السلام وإيجاد نظام راسخ للأمن الدولي، تتفق ومصالح جميع الشعوب والدول وتعطي نتائج إيجابية، وطالب البيان، إنهاء سباق التسلح ونزع السلاح الشامل وضمن الاستقلال الوطني والسيادة للدول كافة^(٥٢).

حظي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي باهتمام رسمي وشعبي كبيرين، كونه أكبر تجمع لرؤساء الدول من ١٦٠ عام، أي منذ عقد مؤتمر فيينا عام ١٨١٤-١٨١٥، الذي تم فيه إعادة توزيع الخارطة الأوروبية التي مزقتها نابليون، إذ حضر كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة المؤتمر، مع وفود ٣٣ دولة أوروبية فضلاً عن كندا والولايات المتحدة الاميركية^(٥٣)، وكان تمثل الوفود على النحو الآتي:

١. ألمانيا الغربية: تألف الوفد من (٢٧) عضواً برئاسة المستشار (هلموت شميت Helmut Schmidt).

٢. ألمانيا الشرقية: وتآلف وفدها من (٤٥) عضواً برئاسة السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الألماني الموحد المستشار (إريش هونيكر Erich Honecker).
٣. الولايات المتحدة الاميركية: ويتآلف وفدها من (١٢) عضواً برئاسة الرئيس (جيرالد فورد).
٤. النمسا: وتآلف وفدها من (٩١) عضواً برئاسة المستشار (برونو كرايسكي) Bruno Kreisky
٥. بلجيكا: وتآلف وفدها من (١٥) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (ليو تينديمانس) (Leo Tindemans).
٦. بلغاريا: تألف وفدها من (١٧) عضواً برئاسة السكرتير الأول للحزب الشيوعي البلغاري رئيس مجلس الدولة (تودور خريستوف جيفكوف Todor Hristov Zhivkov).
٧. كندا: تألف وفدها من (٢٠) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (بيير ترودو Pierre Trudeau).
٨. قبرص: وفدها تألف من ٦ أعضاء برئاسة الأسقف (مكاريس الثالث) (Makaros III) رئيس الدولة.
٩. الدانمارك: وفدها تألف من (١٢) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (أنكار يورغنسن) (Anker Jørgensen).
١٠. اسبانيا: تكون وفدها من (١٣) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (كارلوس آرياس نابارو) (Carlos Arias Navarro).
١١. فنلندا: تكون وفدها من (٥٣) عضواً برئاسة رئيس الجمهورية (كيكونين).
١٢. فرنسا: تكون وفدها من (٩) أعضاء برئاسة رئيس الجمهورية (فاليري جيسكار ديستان) (Valéry Giscard d'Estaing).

١٣. اليونان: وتآلف وفدها من (١٠) أعضاء برئاسة (قسطنطين كرامانليس Constantine Karamanlis) رئيس الوزراء.
١٤. هنغاريا: وتآلف وفدها من (٨) أعضاء برئاسة (يانوش كادار János Kádár) السكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي هنغاري و رئيس مجلس الدولة.
١٥. جمهورية ايرلندا: تآلف وفدها من (١٢) عضواً برئاسة (دالي سيبيل Cearbhall Dálaigh ١٢ شباط ١٩١١ - ٢١ آذار ١٩٧٨) رئيس الوزراء.
١٦. ايسلندا: وتآلف وفدها من (٥) أعضاء برئاسة رئيس الوزراء (جير هالجريمون Geir Hallgrímsson ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ - ١ أيلول ١٩٩٠).
١٧. إيطاليا: وتآلف وفدها من (٢٦) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (ألدو مورو Aldo Moro).
١٨. لختنشاتين: وتآلف وفدها من (٥) أعضاء (والتر كيبر Walter Kieber) رئيس الجمهورية.
١٩. لوكسمبرغ: وتآلف وفدها من ثلاثة أعضاء برئاسة (غاستون ثورن Gaston Thorn ٣ أيلول ١٩٢٨ - ٢٦ آب ٢٠٠٧) رئيس الوزراء.
٢٠. مالطا: حضر فقط نائب رئيس وزرائها (انطوان بتغج Anton Buttigen).
٢١. موناكو: تآلف وفدها من (١٣) عضو برئاسة (أندريه سانت ميلو André Saint-Mleux) رئيس الوزراء.
٢٢. النرويج: تآلف وفدها من ١٣ عضواً برئاسة (تريغف براتيلي Trygve Bratteli) رئيس الوزراء.
٢٣. هولندا: تآلف وفدها تكون من (١٢) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (دين أول Den Uyl).
٢٤. بولندا: تآلف وفدها تكون من (٢١) عضواً برئاسة (هنريك جابلونسكي).

٢٥. البرتغال: كان برئاسة رئيس الوزراء (فرانسيسكو ده كوستا غوميز
(Francisco da Costa Gomes).

٢٦. رومانيا: وتألف وفدها من (٩) أعضاء برئاسة (نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae
Ceaurescu)، السكرتير العام للحزب الشيوعي الروماني ورئيس الدولة .

٢٧. بريطانيا: تألف وفدها من (٢٤) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (هارولد ويلسن
(Harold Wilson

٢٨. سان ماينو: تألف وفدها من ستة أعضاء برئاسة سكرتير الدولة للشؤون
الخارجية (لويجي بيرتي Luigi Berti).

٢٩. الفاتيكان: تألف وفدها من ستة أعضاء برئاسة (اوغستينو كاسارولي
Agostino Kasarula) سكرتير المجلس الكنيسي للشؤون العامة.

٣٠. السويد: تألف وفدها من (١٩) عضواً برئاسة رئيس الوزراء (أولوف بالم Olof
Palme).

٣١. سويسرا: وتألف وفدها من (٨) أعضاء برئاسة رئيس الاتحاد السويسري (بيير
غرابر Pierre Graber).

٣٢. تشيكوسلوفاكيا: تألف وفدها من (٢٣) عضواً برئاسة (غوستاف هوساك
Gustáv Husák) السكرتير العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي رئيس
الجمهورية.

٣٣. تركيا: تألف وفدها من (١٥) عضواً برئاسة (سليمان ديميريل) رئيس الوزراء .

٣٤. الاتحاد السوفيتي: تألف وفدها من (٢٧) عضواً برئاسة (ليونيد إيليتش
بريجنيف) السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي.

٣٥. يوغسلافيا: تألف وفدها من (١٣) عضواً برئاسة (جوزيف بروز تيتو Joseph
Broz Tito)^(٥٤).

يظهر عن طريق التعرف على رؤساء الوفود، أن ثمة اهتمام كبير من جميع
الدول المشاركة في المؤتمر وبرز ذلك من الوفود ذات المستوى الرفيع، علاوة على

ذلك تواجد وزراء خارجية جميع الدول المشاركة الذي له دلالة التنفيذ مستقبلاً على الوثائق التي سيجري التصديق عليها فيما بعد، كما إن حضور السكرتير العام للأمم المتحدة يعطي المؤتمر بُعداً دولياً، فقراراته لا تخص أوروبا وحدها ولو إن المؤتمر يخص أمن أوروبا؛ بل ستتعرض تأثيراتها على العالم ولاسيما منطقة البحر المتوسط. إذ لا أمن لأوروبا بدون أمن البحر المتوسط وذلك تدرجه جميع الدول وفي مقدمتها الكبرى منها. لكن في الوقت نفسه كان الوفد المالطي الأقل تمثيلاً في المؤتمر التي حضر نائب رئيس الوزراء وببدا ذلك بسبب عدم قبول مقترحها الذي قدمه رئيس وزرائها منتوف في المرحلة الثانية للمؤتمر والقاضي بضرورة قبول بعض الدول العربية بصفة مراقب وسماع وجهة نظرها بصدد الشرق الأوسط، منطلقاً من إن أمن أوروبا مرتبط بأمن البحر المتوسط وقد أثر على اختصار وفدها في المرحلة الثالثة والختامية وعدم حضور رئيس وزرائها المؤتمر الختامي.

سبق أفتتاح المؤتمر سلسلة من الاجتماعات الثنائية، كانت أهمها بين فورد وبريجنيف الذي عقد صباح يوم الثلاثين من تموز ١٩٧٥، في مقر السفارة الاميركية في هلسنكي واستغرق ساعتين وربع الساعة، وكانت أهم محاور اللقاء إجراء مفاوضات للحد من الأسلحة الإستراتيجية، والخفض المتبادل والتوازن للقوات في أوروبا، والعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد تناولوا أيضاً مشكلة الشرق الأوسط رغم إنه من المقرر أن يعقد اجتماعاً ثانياً في وقت لاحق يخصص لبحث هذه المشكلة وحدها، ولكن محادثاتها سارت بشكل سلس إلى حد إن الاجتماع امتد ربع ساعة أكثر من الوقت المقرر مما سمح بتناول تلك المشكلة، وقد قال فورد المحادثات بأنها تمت في جو بناء وواقعي جداً وقد أمكن إحراز تقدم فيها وإنه واثق من إحراز المزيد من التقدم أثناء اجتماعه مع بريجينيف لاحقاً. بينما قال بريجينيف إن اللقاء تم في جو من الصراحة والود، وتم التوصل فيه إلى بعض الايجابيات فيما يخص الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وإنه يأمل أن يدعم مؤتمر هلسنكي السلام لا في أوروبا فحسب وإنما في العالم بأسره^(٥٥).

افتتح المؤتمر في الساعة ١٢ ظهر يوم الثلاثاء من تموز ١٩٧٥، وبدأت مراسم الافتتاح بكلمة ألقاها الرئيس الفنلندي أورهو كيكونين الذي افتتح خطابه بالقول " نيابة عن حكومة فنلندا لي الشرف الكبير أن أعلن افتتاح المرحلة الثالثة من مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي... إن المؤتمر جزء من النشاطات الدولية في المرحلة الحاضرة ووجوده مهم جداً، لأننا دخلنا الطريق الذي يؤدي عبر الانفراج إلى الاستقرار والسلام وأن كافة الأسس للثقة بحلول عهد جديد في علاقتنا المتبادلة باتت متوفرة لدينا جميعاً، وفي اجتماعنا هذا يجب أن لا ننسى بقية العالم الذي لا يزال يوجد فيه صراعات حادة وبؤس كبير ويجب أن يكون هذا منطلقاً لتحقيق السلام في العالم كله"^(٥٦).

وبعد ذلك ألقى السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم كلمة قال فيها " إن هذا التجمع فريد في زماننا هذا إن لم يكن في التاريخ أيضاً، لأن غرضه ليس وضع حد لحرب أو تعريف لكلمات السلام، بل هو تقوية أسس السلام الموجودة، إن دول أوروبا وأولئك الذين ترتبط مصائرهم بها يجب أن يتوحدوا بغض النظر عن إيديولوجيتهم وشكل حكوماتهم، وذلك من أجل هدف كبير هو تأمين استمرار السلام، وإن الاتفاق النهائي يعكس شيئين أولهما إن السلام لا يمكن أن يؤمن بدون جهود مستمرة من قبل كل الدول، وثانياً إنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق التوازن المسلح، لأن الدول الممثلة في المؤتمر تنفق أكثر من ٨٠٪ من مجموع تكاليف الإنتاج العسكري العالمي، وهذا يبرر إن نجاح المؤتمر لن يكون نهاية المطاف وإنما مجرد بداية، إذ لا بدّ من التخفيض للتسلح المبني على أساس تبادل الثقة، كما إن فاعلية الأمم المتحدة قد نمت عن طريق التطبيق العملي وليس في أوروبا فقط بينما يجري التأكيد هنا في المؤتمر على أوروبا يجب علينا أن نتذكر بقية العالم"^(٥٧)، وبانتهاء خطاب فالدهايم انتهت مراسم الافتتاح في حوالي الساعة ٢,٣٠ بعد الظهر.

وفي نفس اليوم بدأت جلسة العمل الأولى التي تكلم فيها مندوبو بريطانيا واليونان وإيسلندا وكندا وبلغاريا وألمانيا الشرقية وإيطاليا وسويسرا وألمانيا الغربية، وقد ألقى هارولد ولسن رئيس وزراء بريطانيا كلمة قال فيها " إن اجتماعنا يأتي بعد ثلاثين عاماً من توقيع ميثاق الأمم المتحدة وهو مستلهم من أهداف ومبادئ ميثاق هذه المنظمة، إننا نلتقي هنا بروح سياسة الانفراج لتحقيق تحول حقيقي في اتجاه تعاون طويل ومثمر ومتبادل بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة وعلى أسس المساواة التامة والاحترام المتبادل إن تاريخ أوروبا ارتبط بأكثر من قرن بتاريخ ألمانيا ومنذ الحرب فإن قدر برلين ومستقبلها سيبقى حجر الأساس لحالة العلاقات بين أوروبا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، والدول الأربع الكبرى في ألمانيا ساهمت في دعم الاستقرار فيها. وإني آمل أن ما نحققه اليوم في أوروبا يفيد الشعوب الأوروبية والذين يرغبون في أن يبدأوا حياة جديدة خارج أوروبا سواء في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر " (٥٨).

بعد ذلك تكلم رئيس وزراء اليونان كرامنليس، الذي كانت النقطة الرئيسية في خطابه هي مسألة قبرص، إذ قال: " لقد أصيبت اليونان بخيبة أمل قبل حوالي عام عندما تمت عملية غزو قبرص وقامت جيوش دولة عضو في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي - المقصود هنا تركيا - بغزو أراضي دولة أخرى عضو في المؤتمر ، مضيفاً لقد وضع هذا العمل اليونان والمؤتمر أمام مشكلة خطيرة هي كيف يمكن لليونان أن تستمر في المشاركة بالمؤتمر بينما تستعمل القوة ضد قبرص، ونحن الآن على أبواب المرحلة النهائية ونستعد لاختتام المؤتمر وإن الوضع في قبرص لم يتغير فلا يزال هناك انتهاك للمبادئ التي نحن في طريقنا لإقرارها" (٥٩).

بينما ذكر مستشار ألمانيا الغربية هلموت شميت، أن بلاده ساندت منذ البداية الجهود الرامية لإقرار السلام، وإن حماية السلام وتقليص التوتر هما أهداف رئيسة لسياسة حكومته، فقد قامت ألمانيا الغربية في سبيل الاستمرار بسياسة الانفراج وحماية

السلام بسلسلة من الاتفاقيات، ومنها الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٠، ومع بولندا في نفس العام والاتفاقية مع ألمانيا الشرقية عام ١٩٧٢، والاتفاقية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٣، مبيناً أن تطور ونمو سياسة الانفراج تعتمد على مدى نجاحنا في اتخاذ خطوات عملية لتحقيق آمال شعوبنا، وإن من الممكن أن ننسى هذا المؤتمر بسرعة إذا لم نعمل بقوة لتحقيق تلك الآمال وتنفيذها بدقة، وعن موضوع تغيير الحدود تحدث موضحاً إن للحدود حُرمة لا يمكن انتهاكها ولكن يجب على الإنسان أن يكون قادراً على تغييرها بالوسائل السلمية والاتفاق، ويبقى هدفنا هو العمل من أجل حالة من السلم في أوروبا والتي يمكن في ظلها للأمة الألمانية أن تسترد وحدتها، وإن إمكانية تغيير الحدود بصورة سلمية عن طريق اتفاق يعتمد وتتضمنه وثائق هذا المؤتمر. وعن مباحثات خفض المتبادل للقوات في أوروبا المعقودة في فيينا بين أن مباحثات التخفيض من الأسلحة في وسط أوروبا تحقيق مزيد من التقدم، وختم خطابه بالقول يستطيع جيران ألمانيا الغربية في الشرق والغرب أن يتأكدوا بأننا سنكون شركاء يمكن الاعتماد عليهم وسنقوم بانجاز التزاماتنا الأوروبية.^(٦٠)

بدأت الجلسة الثانية في الحادي والثلاثون من تموز ١٩٧٥، وتكلم فيها مندوبو الاتحاد السوفيتي وفرنسا وقبرص وتشيكوسلوفاكيا وبولندا صباحاً، وفي الجلسة المسائية تكلم مندوب كل من هنغاريا ويوغسلافيا وإيرلندا وتركيا والدانمارك وبلجيكا والسويد والنمسا وفنلندا^(٦١).

وبهذا الصدد، ألقى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان كلمة وصف فيها سياسة الانفراج الدولي بأنها نتيجة للجهود الإنسانية التي بذلتها كل الدول المشاركة، ومع إن الانفراج سياسة ناجحة، لكن تقف عوائق أحياناً في طريق حلّ بعض المشاكل ومنها مشكلة برلين، بسبب بعدها السياسي على القارة الأوروبية، مضيفاً لقد علمنا التاريخ إن الحفاظ على التوازن يعد شرطاً لازماً للتقدم نحو الانفراج، لأنه يساعد على تحقيق جو من الأمن لا غنى عنه، لذلك فإن فرنسا تعترم مواصلة الجهود من

أجل ضمان دفاعها المستقل، مشيراً إلى تحفظه على مفاوضات الخفض المتوازن للقوات، وقال إن هذا الخفض من شأنه أن يؤدي إلى ترتيبات إقليمية قد تولد نوعاً من الاختلال في التوازن، ثم ختم كلمته مبيناً أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي هو ثمرة عمل أكثر من عشرة أعوام من محاولات التقارب والتعاون بين جميع الأطراف (٦٢).

أثناء عقد الجلسة الصباحية انسحب سليمان ديميرل رئيس وزراء تركيا والوفد المرافق له من قاعة المؤتمر حينما دعا الرئيس اليوغوسلافي تيتو بصفته رئيس الجلسة الأسقف مكاريوس رئيس الدولة القبرصية إلى التحدث في المؤتمر، مُصرحاً بأن تركيا لا تعترف به رئيساً لقبرص وترفض وجوده في المؤتمر. من جانبه أدان مكاريوس في بيانه التدخل العسكري التركي في الشؤون القبرصية مؤكداً " أن ذلك العدوان مشكلة تهدد الأمن الأوروبي يجب حلها، لأن لو تركت قائمة فأن تشكل خطر على السلام في البحر المتوسط، ولاسيما أن أمن هذا البحر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن في أوروبا، وقد ركز بيانه على مسألة استخدام السلاح ضد سيادة دولة ثانية مشيراً إلى الفقرات النهائية لمقررات المؤتمر التي تنص على نبذ سياسة استخدام القوة. وعليه فأن العدوان المستمر ضد بلادي يتناقض مع مبادئ هذا المؤتمر، إذ غزت تركيا قبرص قبل عام من هذا التاريخ تحت غطاء كونها قوة ضامنة وإن كل ما عملته الآن بعيد كل البعد عما أذعته بأنها جاءت لإعادة الحياة الدستورية في قبرص. إن تركيا ستوقع على الميثاق النهائي للمؤتمر الذي ينص على احترام السيادة الإقليمية ونبذ التدخل العسكري، ولكنها في الوقت نفسه تنتهك هذه المبادئ" (٦٣).

وفي ختام الجلسة الصباحية ألقى السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، ليونيد بريجنيف، خطاباً مهماً جاء فيه:

"إننا نشعر جميعاً، ونحن نشارك في المرحلة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بالطابع غير الاعتيادي لهذا الحدث، ونطاقه السياسي الواسع. ويمكن

القول بثقة، إن ذلك المؤتمر تتابعه ملايين من الناس في جميع البلدان المشاركة في المؤتمر، بل في غيرها من البلدان أيضاً، ما يجري في العاصمة الفنلندية هذه الأيام. فما يدعونا لاتخاذ هذا الموقف من المؤتمر، الذي يحضره كبار رجال السياسة والدولة في هذه القائمة؟ يبدو إن الجواب على ذلك يكمن في إنه يرتبط بنتائج المؤتمر والتوقعات والآمال التي لم يولدها أي عمل جماعي آخر في المدة التي أعقبت قرارات الحلفاء المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن أبناء الأجيال التي عانت من أهوال تلك الحرب يرون بجلاء خاص، المغزى التاريخي لهذا المؤتمر، كما إن أهدافه قريبة إلى عقول ذلك الجيل من أبناء أوروبا، الذي شب ويعيش في ظل السلام وهو يرى وبحق إنه لا يمكن للأمر أن تكون على غير ذلك.... لقد أريقت دماء غزيرة على أرض أوروبا في أعوام الحربين العالميتين. وأجتمع كبار رجالات السياسة والدولة، من ثلاث وثلاثون دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا في هلسنكي لكي يعملوا بجهودهم المشتركة على تحويل أوروبا إلى قارة لن تعرف هزات الحروب بعد اليوم. ويجب أن يضمن حق السلام جميع شعوبها. إن أوروبا بكونها مركز حضارات قومية كثيرة وإحدى صروح المدنية العالمية، قادرة على أن تضرب مثلاً طيباً في إقامة علاقات بين الدول على أسس السلام الوطيدة، ولا اعتقد بوجود من ينفي إن نتائج المؤتمر هي موازنة دقيقة لمصالح جميع الدول المشتركة فيه. لقد قطعنا طريقاً شاقاً، ابتداء من طرح فكرة المؤتمر الأوروبي حتى اختتامه على أعلى مستوى، إن الاتحاد السوفيتي إذ يقدر، بتبصر، واقتناع، إن المرونة الكبيرة للانفراج الدولي والتعاون المتكافئ، التي صارت في الأعوام الأخيرة تحدد بأكبر قدر باتجاه سير السياسة الأوروبية والعالمية، ستكتسب قوة جديدة ونطاقاً أكبر بفضل المؤتمر ونتائجه. إن الوثيقة التي سنوقعها إنما توجه إلى المستقبل بما تحويه من مضمون. كما إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها تشمل دائرة واسعة من مختلف القضايا الحيوية كالسلام والأمن والتعاون في مختلف المجالات" (٦٤).

وفي الجلسة المسائية ، كان أول المتكلمين الرئيس اليوغوسلافي تيتو وقد تناول خطابه سياسة عدم الانحياز، التي وصفها بأنها تمثل واحدة من الطرق التي يبحث من فيها الجيل الجديد أجوبة واقعية وديمقراطية جديدة للمشاكل القائمة في هذا العالم، الذي يتكل بعضه على البعض. إن السلام والأمن ليس غير قابل للتجزئة فحسب، ولكن أصبح حتمية تاريخية لمزيد من التقدم للبشرية وطالما بقيت المشاكل والصراعات قائمة ومنتشرة فلن يشعر أي مكان من أرضنا بأنه آمن، ومثال ذلك مشكلة الشرق الأوسط أو التطورات في قبرص. إن واجب الدول المشاركة في المؤتمر لأجل مصلحتها العامة للسلام والأمن في العالم أن تفعل أقصى ما تستطيع لا يجاد حل عادل ودائم لمثل هذه المشاكل، ولقد نادى يوغوسلافيا دائماً بأن تستند علاقات الدول الأوروبية مع الأقطار الأخرى على نفس الأسس التي ترغب هذه الدول في تطبيقها في مجال تطوير علاقاتها المتبادلة فيما بينها وفي تأييدنا الثابت لاستمرار الانفراج يجب أن لا نغض النظر عن حقيقة إن كثيراً من المشاكل الدولية الخطرة والمعقدة لا تزال قائمة، كما أن بؤر التوتر تحدث على أراضي دول محايدة وهذا يدل على إن هناك ضغطاً يمارس على تلك الدول بسبب سياستها المستقلة (٦٥).

وفي صباح يوم الأول من آب ١٩٧٥، تحدث جيرالد فورد رئيس الولايات المتحدة الاميركية في اليوم الثالث من المؤتمر قائلاً: " إن لقاء هلسنكي يبرهن على إن شعوبنا بأسرها تبدي الاهتمام بمستقبل أوروبا وبناء مستقبل أفضل وسلمي في العالم، لذا خطونا إلى الأمام بحذر بهدف الوصول إلى تقدم حقيقي فإن لدينا حالياً إمكانيات تحول آمال الشعوب إلى واقع. لقد بحثت الوفود الممثلة هنا إمكانية تهدئة الصراعات الهائلة ولكن يبقى علينا الكثير لعمله قبل أن نهني أنفسنا، يجب السيطرة على التنافس العسكري ويجب تغيير التنافس السياسي، ويجب علينا عدم استغلال المشاكل للحصول على منافع من طرف واحد والتي يمكن أن تجلب لنا الحرب من جديد، لقد قلت دائماً إن الانفراج يجب أن يكون طريقاً ذا ممرين فلا

يمكن تهدئة التوتر من قبل جانب واحد وعلى الجانبين-المقصود هنا الاتحاد السوفيتي- أن يعمل في سبيل الانفراج ويجب أن يكونا راغبين بأن يستفيدا منه، ونحن مستعدون لإنهاء المواجهة العسكرية إذا أبدت دول حلف وارشو نفس مبدأ الاستعداد... إن بلادي ستبقى شريكاً وثيقاً لأوروبا وإن مشاركتنا هي أبعد من كونها اتفاقيات شكلية فقط، إنها انعكاس للمعتقدات وللتقاليد وللروابط ذات المعنى العميق بالنسبة للشعب الأمريكي. أما قضية برلين فإن لها مكانة مهمة، إذ كانت نقطة اشتعال في المجابهة وهي يمكن أن تكون مثلاً للحل السلمي في المستقبل، والولايات المتحدة تعدها اختباراً لسياسة الانفراج ولمبادئ هذا المؤتمر ونحن نرحب بحقيقة إن نتائج هذا المؤتمر تنطبق على برلين " (٦٦).

وعقب تلك البيانات التي عبرت عن تطابق الاهداف بشكل كبير، وقع في هلسنكي على الوثيقة التاريخية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، بحضور رؤساء وفود خمس وثلاثين دولة في أول آب ١٩٧٥. تقع الوثيقة في ٣٠ ألف كلمة، مطبوعة باللغات الانكليزية والروسية والفرنسية والاسبانية والايطالية والألمانية^(٦٧). تضمنت وثيقة الأمن والتعاون الأوربي على عشرة مواد رئيسة وهي:

١- المساواة في السيادة واحترام الحقوق النابعة منها: أن الدول المشتركة ستحترم المساواة في السياسة وخصائص بعضها البعض، وحق كل دولة في المساواة الحقوقية وسلامة أراضيها والحرية والاستقلال السياسي، وتحترم حق بعضها البعض في حرية اختيار وتطوير أنظمتها السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقها في سن قوانينها وإقامة قواعدها الإدارية.

٢- عدم استخدام القوة أو التهديد بها: تمتنع الدول المشتركة عن أي عمل ينطوي على التهديد بالقوة أو الاستخدام المباشر وغير المباشر لها من دولة أخرى من الدول المشتركة، ولن تستخدم القوة أو التهديد بها كوسيلة لتسوية الخلافات أو المسائل التي قد تحدث خلافات حولها.

٣- **تنفيذ الالتزامات النابعة من القانون الدولي:** تنفذ الدول المشتركة التزاماتها النابعة من القانون الدولي سواء كانت التزامات نابعة من مبادئ وقواعد القانون الدولي التي يعترف بها الجميع، أو من المعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تتجاوب مع القانون الدولي.

٤- **حرمة الحدود:** تعد الدول جميع حدودها حدوداً لا تخترق شأنها، ولذلك تمتنع عن أي اعتداء في الحاضر والمستقبل على هذه الحدود، وستمتمتع كذلك عن أية مطالبة أو عمل يستهدفان الاستيلاء على جزء من أراضي أية دولة مشتركة.

٥- **وحدة أراضي الدول:** تحترم الدول المشتركة وحدة أراضي كل واحدة منها، ولذلك ستمتمتع عن أية أعمال لا تتطابق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو موجهة ضد وحدة أراضي أية دولة مشتركة واستقلالها السياسي ووحدتها، وستمتمتع عن جعل أراضي بعضها عرضة للاحتلال العسكري.

٦- **تسوية سلمية للخلافات:** تحل الدول المشتركة خلافاتها بوسائل سلمية بصورة لا تعرض السلام والأمن والعدالة للخطر في العالم، وستمتمتع الدول التي تكون أطرافها في خلاف ينشب بينها عن أية أعمال قد تزيد الوضع سوءاً لدرجة تعرض صيانة السلام والأمن العاميين للخطر.

٧- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية:** تمتنع الدول المشتركة عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر، انفرادي أو جماعي في الشؤون الداخلية التي تعد من الصلاحيات الداخلية لأي دولة مشتركة بغض النظر عن العلاقات القائمة بينهما، ومن ثم ستمتمتع عن التدخل المسلح أو التهديد بمثل هذا التدخل، وتقديم مساعدات مباشرة لعمل تخريبي يهدف إلى إسقاط النظام في أية دولة مشتركة بالقوة.

٨- **احترام حقوق الإنسان:** تحترم الدول المشتركة حقوق الإنسان والحريات الأساسية له مثل حرية الفكر والدين، كما تحترم الدول التي تقطن أراضيها أقليات قومية حق أبناء هذه الأقليات في المساواة أمام القانون.

٩- المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها: تحترم الدول المشتركة مساواة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة.

١٠- التعاون بين الدول: تعمل الدول المشتركة على تطوير التعاون بينها وبين جميع الدول في المجالات كافة وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع في تقليص التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي ولاسيما مصالح الدول النامية. وتؤكد الدول المشتركة إن جميع تلك المبادئ الواردة في أعلاه أهمية قصوى وإنها ستطبق بصورة متساوية وبنفس الدقة عند العمل بكل واحدة منها^(٦٨).

الخاتمة:

لا شك إن مباحثات عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، يمثل تطوراً إستراتيجياً بارزاً نحو ترسيخ الأمن والسلم الدوليين؛ لمحاولته تحجيم الشرخ بين الكتلتين الغربية والشرقية في القارة الأوروبية التي تُعدّ أخطر مراكز النقل، وربما أكثرها حساسية في نظام الأمن العالمي، كما إن ذلك المؤتمر كان بمثابة استمرار طبيعي ومنطقي نحو الانفراج الدولي، والذي يُعد من أهم مظاهره انفتاح الحوار بين شطري القارة الأوروبية على نحو لم يسبق له مثيل، وتدعيم أسس العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية إلى الحد الذي جعل من الممكن أن نطلق على تلك المرحلة من تطور العلاقات الدولية بـ(عصر الوفاق).

وفق تلك المُعطيات، ظهرت بعض الملاحظات على المباحثات التمهيدية والمقترحات المقدمة لعقد مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي، منها إن النقاء الدول الأوروبية الصغيرة والكبيرة بدون تمييز لتحديد مصير أوروبا عدّ من الأحداث السياسية التاريخية في القرن العشرين، ومن الأهمية بمكان ملاحظة إن الدول الصغيرة حاولت أن يكون صوتها متكافئاً مع الدول الكبيرة في مباحثات حفظ الأمن وتطوير التعاون في أوروبا، وقد ظهر ذلك من مقترحات الدول المنوه عنها أعلاه، وفي تلك المباحثات وضعت الترتيبات النهائية لتثبيت مكان وزمان وجدول أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد فإن

اجتماع مندوبي خمس وثلاثين دولة عدّ واحد من أكبر الاجتماعات الدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أعطى الضوء الأخضر لاجتماع رؤساء الدول المشاركة بما يحمله من أهمية تاريخية، لأنه وجد موقف موحد لتخفيف حدة التوتر وإرساء أسس صلبة للسلام الأوروبي، والسعي إلى أن يكون التعايش السلمي ليس مجرد أمر واقع فحسب؛ بل أساس للحياة في القارة الأوروبية، لاسيما بعد تسوية المشكلات الكبرى الخاصة.

ركزت وثيقة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي على نقاط رئيسة كان في طبيعتها: التعهد بالعمل على إنهاء الحروب وإجراء الاتصالات الإنسانية بين حكومات وشعوب القارة الأوروبية، وتحقيق الأمن الأوروبي في مستقبل يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدول، وتضمنت إعلاناً بالمبادئ الأساسية لتحقيق الأمن في أوروبا، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق كل دولة في اختيار نظمها السياسية وعدم التهديد باستخدام القوة. وقد أبقّت الوثيقة الحدود في أوروبا كما حددت بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد ذكرت على إنه يمكن تعديل تلك الحدود بالاتفاق وبالطرق السلمية وبمقتضى القانون الدولي . كما نصّت الوثيقة على التعاون المتبادل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والإنسانية، وفي تحسين البيئة وفي تبادل المعلومات وتنمية الحريات المدنية.

هوامش البحث:

(1) Takeshi Yamamoto, The Road to the Conference on Security and Cooperation in Europe, 1969-1973: Britain, France and West Germany, (London School of Economics and Political Science, PhD International History, 2014), p 262.

(٢) الأمن الأوروبي، (بغداد، وكالة الإنباء العراقية- قسم المعلومات والبحوث، ١٧ مايس ١٩٧٥)، ص ٧؛ عصام شريف، مؤتمر الأمن الأوروبي والتعاون، (بغداد، مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٥)، ص ٣٣.

(٣) **حلف وارشو**: واسمه الرسمي منظمة (الصدائة والتعاون والمساعدة المتبادلة)، وهي منظمة عسكرية لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية، أسست في ١٤ أيار ١٩٥٥، لتواجه التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناطو) وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناو. استمرت المنظمة في عملها أثناء مدة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي ووقتها بدأت الدول تتسحب منها واحدة تلو أخرى، أنفض الحلف رسميا في عام ١٩٩١. يُنظر:

George Brown Tindall and David Emory Shi, America A Narrative History, Vol.II, 5th.ed., (New York, W. Norton, Inc., 1999), 1635.

(٤) مؤتمر الأمن الأوروبي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ٣١، القاهرة، كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٢٥٦.

(٥) **حلف الناو**: هي منظمة أسست في ٢٤ آب ١٩٤٩ بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان ١٩٤٩. أصبح مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، للحلف لغتان رسميتان هما الانكليزية والفرنسية. والدور الرئيس لذلك الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويؤدي دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري له. يُنظر:

Edmind Stillman and Antony Wiener, European Defense, American interest and the prospects for NATO, (New York, Hudsom Institute, , 1964), pp. 11-22;

روجر پاركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي، ج٢ (بغداد، دار المأمون، ١٩٩٠)، ص ٤٤٠-٤٤٢.

- (6) Takeshi Yamamoto, Op. Cit.p 262.
- (7) Harry G. Barkema and Gerard George, WEST MEETS EAST: NEW CONCEPTS And THEORIES," Academy of Management Journal "Vol. 58, No. 2, 2015,p. 467.
- (8) Kenneth Dyson, The Conference on Security and Cooperation in Europe– Europe before and after the Helsinki Final Act, in European Detente Case Studies of the Politics of East–West Relation,((London, Kenneth Dyson. F. Pinter, 1986), pp. 97–98.
- (9) Harry G. Barkema and Gerard George, ,Op. Cit. , p470.
- (10) Zbigniew Brzezinski, America and Europe, "Foreign Affairs", October 1970, p. 17.

(١١) السوق الأوروبية المشتركة : منظمة دولية وإقليمية وإقتصادية وسياسية تعود بداياتها الأولى إلى عام ١٩٥١ حتى أسست بموجب معاهدة روما في ٢٥ آذار ١٩٥٧، لتضم كل من فرنسا وألمانيا الغربية، وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ، تهدف توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وإنشاء اتحاد كمركي يمنح حرية مرور البضائع بإزالة القيود والحواجز الكمركية، فضلاً عن حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، وتحقيق التقارب والتجانس في التشريعات الضريبية، واعتماد سياسة اقتصادية مشتركة، وتعد اللبنة الأساسية في إقامة الأتحاد الأوربي. ثم انضمت كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك إلى السوق الأوروبية المشتركة في كانون الثاني ١٩٧٣، وبذلك أصبح مجموع الدول الداخلة في عضوية تلك الجماعة الأوروبية تسع دول. يُنظر: احمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، ١٩٨٦)، ص ٥-٢٧؛ الجماعة الأوروبية، " مجلة السياسة الدولية "، العدد ٣٢٢، نيسان ١٩٧٣، ص ٢٣٨ .

- (12) Laszio Hadik, The process of détente in Europe, ORBIS 1970, p. 1023.
- (13) European Security, Content and ways of insuring it, "International Affairs", Moscow, November 1971, p. 67. .

- (14) Micheal Palmer, The European community and a security Conference, The world Today, London, July 1973, p. 297.
- (١٥) بريجنيف : ولد في ١٩ كانون الأول ١٩٠٦، في مدينة كامنسكوي الأوكرانية، تخرج من الكلية الزراعية عام ١٩٢٧، التحق عام ١٩٣١ بالحزب الشيوعي، تمكن من الارتقاء السريع في السلم الحزبي، وبحلول عام ١٩٣٩، أنتخب سكرتيراً للجنة الحزب لشؤون الدعاية ، ثم ترأس قسم الصناعات الحربية في لجنة الحزب. أصبح الرئيس الفعلي للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٨٢، وكان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، وكان رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى (رئيس الدولة) مرتين، بين للأعوام (١٩٦٠-١٩٦٤) (١٩٧٧-١٩٨٢)، توفي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٢. يُنظر:
- The New Encyclopaedia Britannica Vol.,11,.ed,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988),pp.260-261.
- (16) Jeremi Suri, Power and Protest- Global Revolution and the Rise of Detente. Cambridge, (MA, Harvard University Press, 2003), pp.258-259.
- (17) Raymond L. Garthoff, Detente and Confrontation - American-Soviet Relations from Nixon to Reagan, New York, Brookings Institution, 1994), pp. 1171-1174.
- (18) **Foreign Relations of United States.F.R.U.S.**,1969-1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972-Augusts1974, Memorandum of Conversation, Moscow, September 12, 1972,No.43, p140.
- (19) F.R.U.S., 1969-1976, Vol .XXXIX, European Security, Memorandum of Conversation, Washington, April 21, 1973,No. 142. p.444.
- (20) John J. Maresca, To Helsinki—the Conference on Security and Cooperation in Europe. 1973-1975,(Duke University Press, 1985), pp.3-9.
- (21) Elizabeth Jane Burdett, “The effectiveness of European political cooperation as a system of collective diplomacy: a study of the CSCE

process, 1972–1992”.(unpublished Ph.D. thesis, London School of Economics, 1997),pp.12–18.

(22) Piotr Wandycz, “Adam Rapack and the Search for European Security”, in *The Diplomats, 1939–1979*, (Princeton, N .J: Princeton University Press, 1994).pp. 89–90.

(23) Fischer, Thomas, “The Austrian and Swiss Foreign Policy in the CSCE,” paper submitted for the Conference “The Roots of the European Security System: Thirty Years since the Helsinki Final Act” (Zurich, 2005),pp, 67–69.

(24) F.R.U.S.,1969–1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972–Augusts1974, Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President’s Assistant for National Security Affairs (Kissinger),Washington, December 15, 1972,No. 70, p243.

(٢٥) الأمن الأوروبي، المصدر السابق، ص ٧-٨.

(26) F.R.U.S.,1969–1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972–Augusts1974, Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President’s Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, January 2, 1973, No.72,pp.255–257.

(27) Daniel C. Thomas, *The Helsinki Effect– International Norms. Human Rights, and the Demise of Communism*,(Princeton, NJ– Princeton University Press,2001),p.41.

(٢٨) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٧٦-٥٧٩.

(29) Maresca., *Op. Cit.*, p. 32.

(٣٠) شريف، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.

(31) F.R.U.S.,1969–1976,Vol. XXXIII SALT II,1972–1980, National Security Decision Memorandum ,Washington, March 11, 1973.No.16,p.61.

(32) F.R.U.S.,1969-1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972-
Augusts1974, Memorandum of Conversation, Zavidovo, May 6, 1973, No.
107, p. 373-383.

(٣٣) حسين فهمي، الأمن الأوروبي والشرق الأوسط، (القاهرة، دار نافع للطباعة، د.ت)،
ص ٧٠-٧١.

(34) R.U.S.,1969-1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972-
Augusts1974, Memorandum of Conversation, Washington, July 19,
1973, No.135, p.549.

(35) F.R.U.S., 1969-1976, Vol XXXIX, European Security,
Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs
(Kissinger) to President Nixon, Washington, undated, No.159,p. 486.

(36) Ibid., Memorandum From the President's Assistant for National,
Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, June 14,
1973, No. 160, p.487.

(٣٧) شريف، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٣٨) للتفاصيل عن الأزمة القبرصية. يُنظر: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال
الأتلسي، (عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص ٢٢٥-٢٣٥؛ وثائق خاصة بأحداث قبرص،
مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، تشرين الأول ١٩٧٤، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(39) R.U.S.,1969-1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972-
Augusts1974, Memorandum of Conversation, Moscow, October 20,
1973, No. 142, pp.580-581.

(40) Burdett., Op. Cit., pp. 43-44.

(41) Maresca., Op. Cit., p.22.

(42) R.U.S.,1969-1976, Vol. XV, Soviet Union, June 1972-
Augusts1974, Memorandum of Conversation, Washington, July 19,
1973, No.135, p.550.

(43) Ibid., pp. 551-552.

- (44) F.R.U.S., 1969–1976, Vol XXXIX, European Security the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, July 10, 1973, No.169, pp510–511.
- (45) Ibid., p.512 .
- (46) Ibid., Memorandum of Conversation, Washington, July 12, 1973, No.170,p.512.
- (47) Ibid., Memorandum of Conversation, Washington, February5,1974, No.160,p. 673.
- (48) Ibid .,Memorandum of Conversation ,Geneva, April 29, 1974,No. 177, p.870.
- (٤٩) أهتتام تحضيري وأعلامي بلقاء قمة هلسنكي، "جريدة طريق الشعب"، بغداد، العدد ٥٧١، ٢٨ تموز ١٩٧٥، ص ١.
- (٥٠) " جريدة طريق الشعب"، العدد ٥٧٣، ٣٠ تموز ١٩٧٥، ص ١.
- (٥١) مجلس السلم العالمي: نقطة تحول تاريخي في حياة أوربا، "جريدة طريق الشعب"، العدد ٥٧٢، ٢٩ تموز ١٩٧٥، ص ١.
- (٥٢) أضخم تجمع عالمي من ١٦٠ عاماً. رؤساء ٣٥ دولة أوروبية بدأوا اجتماعاتهم في هلسنكي، "جريدة الأهرام"، القاهرة، العدد ٣٢٣٧٤، ٣١ تموز ١٩٧٥، ص ١.
- (٥٣) شريف، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٨.
- (٥٤) " جريدة طريق الشعب"، العدد ٥٧٤، ٣١ تموز ١٩٧٥، ص ١؛ "جريدة الأهرام"، العدد ٣٢٣٧٤، ٣١ تموز ١٩٧٥، ص ٦.
- (55) F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXIX, European Security, Editorial Note, July 31, 1975 No. 33-. p.966..
- (56) Ibid., p. 967.
- (57) Ibid., Memorandum of Conversation, Helsinki, July 31, 1975, No. 331,pp.967–968.
- (58) Ibid., Memorandum of Conversation, Helsinki, July 31, 1975, No. 331,p.968.
- (59) Ibid., Telegram From Secretary of State Kissinger to the Department of State, Helsinki, August 2, 1975, No. 334, p.974.

- (60) Ibid., Memorandum of Conversation, Helsinki, July 31, 1975, No. 332,pp.969-702.
- (61) F.R.U.S.,1969-1976,Vol.XVI Soviet Union, August 1974-December 1976,Memorandum of Conversation, Helsinki, August 2,1975, No.173,pp.704-710.
- (٦٢) شريف، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.
- (٦٣) "جريدة الأهرام"، العدد ٣٢٣٧٥، ١ آب ١٩٧٥، ص١٠.
- (٦٤) بريجنيف: الأجيال التي عانت من الحروب تدرك المغزى التاريخي للمؤتمر، "جريدة طريق الشعب"، العدد ١، ٥٧٥، ١ آب ١٩٧٥، ص١؛ بريجنيف: لا يمكن فرض سياسة على أحد، "جريدة الأهرام"، العدد ١، ٣٢٣٧٥، ١ آب ١٩٧٥، ص١.
- (٦٥) "جريدة طريق الشعب"، العدد ٥٧٥، ١ آب ١٩٧٥، ص٧.
- (66) F.R.U.S.,1969-1976,Vol.XVI Soviet Union, August 1974-December 1976,Memorandum of Conversation, Helsinki, August 2,1975, No.173,pp.704-710.
- (٦٧) توقيع الوثيقة التاريخية للأمن الأوربي تقنين الحدود في أوروبا والتعهد بإنهاء الحروب، "جريدة الأهرام"، العدد ٣٢٣٧٦، ٢ آب ١٩٧٥، ص١؛ إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ٥٤٤-٥٤٥.
- (68) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXVIII, Part 2, Organization and Management of Foreign Policy; Public Diplomacy, 1973-1976, No.107,pp.383-385; F.R.U.S., 1969-1976, Vol. XXXIX, European Security, Telegram From Secretary of State Kissinger to the Department of State, Helsinki, August 2, 1975, No.334,pp.976-977; JORDAN J. PAUST,TRANSNATIONAL FREEDOM OF SPEECH: LEGAL ASPECTS OF THE HELSINKI FINAL ACT, " LAW AND CONTEMPORARY PROBLEMS", Vol. 45, No. 1, 1982,pp.53-.

